الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس –المدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر القوانين و التشريعات على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1996_2018)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

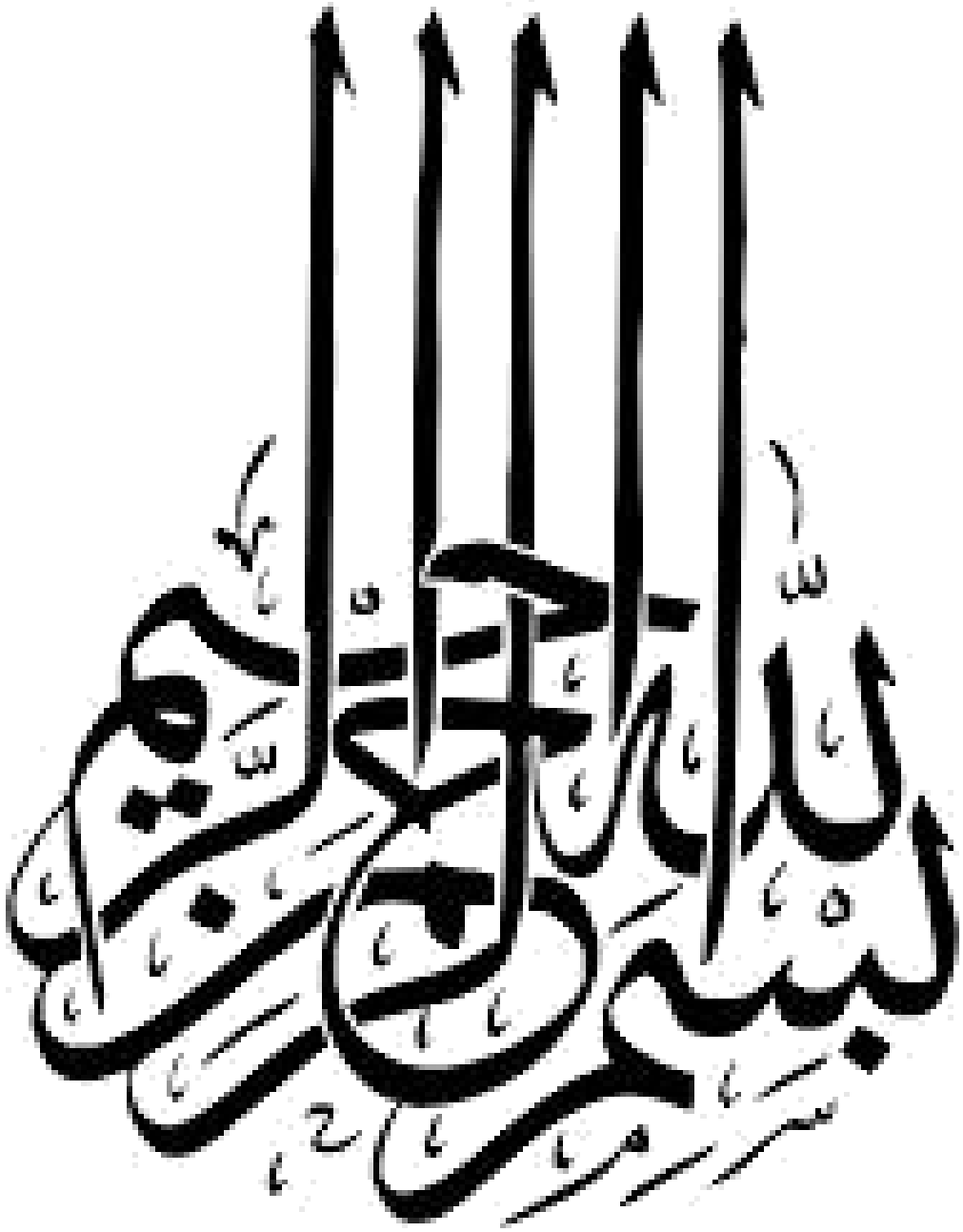
رانية حرزلي.

هاجر شراطي.

تحت إشراف الأستاذ:

د.سيدعلي صغيري.

السنة الجامعية:2020/2019


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى: (نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم)
سورة يوسف

إن الحمد والشكر لله عز وجل الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل ويسر لنا أمورنا وأمدنا بالصبر والعزيمة.

ومصداقا لقول رسول الله صل الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

عرفانا بالفضل وتقديرا للجميل، نتوجه بجزيل شكرنا وعظيم امتناننا

إلى أستاذنا الفاضل الدكتور *صغيري سيد علي* لقبوله الإشراف على هذا العمل، وتقديم نصائحه وتوجيهاته القيمة ومساعدته المستمرة على إنجاز هذه المذكرةوتذليله لكل الصعوبات الواجهة في طريقنا وعلى صبره و سعة صدره،

رغم أعبائه ومسؤولياته وكثرة انشغاله فجزاه الله عنا خير جزاء.

كما نرفع خالص امتناننا وتقديرنا لكل أساتذة تخصص اقتصاد كمي خاصة الأستاذ سعودي محمد و الأستاذة ولد شرشالي سمية على تقديم يد المساعدة

كما نختص بالشكر و الامتنان رئيس القسم الدكتور "غزازي عماد" و نائبه الدكتور "بلكحل محمد أمين" على مساعدتهم لنا في كل كبيرة و صغيرة شكرا لكم انتم أهل الفضل علينا بوركتم جميعا.

إلى كل من ساعدنا وشجعنا طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة أو

ابتسامة أو دعوة صادقة

إهداء

أهدي هذا البحث إلى كل طالب علم يسعى لكسب المعرفة وتزويد رصيده المعرفي العلمي والثقافي.

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها الى من سهرت الليالي تنير دربي

إلى من شاركتني أفراحي و آساتي إلى نبع العطف والحنان

إلى أجمل ابتسامة في حياتي، إلى أروع امرأة في الوجود...أمي الغالية

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وصلاحها العلم والمعرفة

إلى الذي لم يبخل بأي شيء،إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي

إلى أعظم وأعز رجل في الكون... أبي الحبيب

إلى من ساندني و دعمني في هذا البحث ..... زوجي العزيز

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار فعرفوا معنى الأخوة، اخوي الحبيبين: سيدعلي، محمد، إلى إخوتي العزيزات: وافية، عبير. إلى كافة زميلات الدراسة وأخص بالذكر زميلتي في البحث هاجر والى كافة عائلتها.

إلى صديقاتي العزيزات:أسماء، أمينة وإلى صديقات الحياة بنات خالتي: أمينة، نجاة، يسرى، حنان.

إلى جميع الأساتذة الذين ساعدوني في اكمال هذا المشوار و أخص بالذكر أستاذي المشرف صغيري سيدعلي وأشكره على كل المساعادات وإلى كل من كان خير عون في إنجاز هذا البحث.

راجية

إهداء

إلى من هي أندى من قطرات الندى و أصفى من ماء الدجى

إلى المثل العالي رمز الإرادة المتجددة

إلى من تفرح لفرحي و تحزن لحزني

إلى من رافقتني دعواتها في كل خطوة من خطوات حياتي

إلى من ضحت بنفسها من أجلنا ...أمي العزيزة

إلى من صنع من شقاءه سعادتنا واحتمل من أجلنا كل عناء

إلى الذي يتقدم عزما و يتدفق حلما ويفيض كرما و ينساب سماحة إلى..... أبي العزيز

إلى من أحببتهم وآنست بحبهم وجمعنا حلو الحياة ومرها تحت سقف الأسرة

إلى من كانت بسمتهم و نظرتهم تبعث في نفسي القوة و حب الحياة .....إخوتي الأعزاء

إلى أحن و أرق و أعز أخ على قلبي ....أخي إسحاق

إلى رفيقتي دربي إلى من تقاسمتا معي العناء و كانتا سندي ومررت معهما أيامي بحلوها و مرها شقيقتاي.... الهام و شهرزاد

الى براعم الحياة الى كتاكيتي الصغار مصدر فرحتي و بهجتي فارس، هبة، دعاء، إياد، خليل، رهف، ندى، أبرار

إلى صديقاتي التي جمعتني بهم مقاعد الدراسة و كل من ساندني وشجعني ولو بكلمة طيبة

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي



فهرس المحتويات

الفهرس العام

شكر وعرفان	
قائمة المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
ملخص	
مقدمة عامة	أ - و
الفصل الأول: الإطار النظري للقوانين و التشريعات والنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للقوانين و التشريعات	3 -12
المطلب الأول: مصطلحات قانونية	3
المطلب الثاني: عموميات حول القوانين و التشريعات	4
الفرع الأول: مفهوم القانون	4

الفهرس العام

الفرع الثاني: القانون والاقتصاد	5
الفرع الثالث: مصادر القانون	6
المبحث الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي	49-12
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	12
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	12
الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي	14
الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي	17
الفرع الرابع: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي-	21
- النظرية الكلاسيكية.	22
- النظرية الكينزية.	26
- النظرية النيوكلاسيكية.	32
- نظريات النمو الداخلي.	38
المطلب الثاني: علاقة القوانين و التشريعات بالنمو الاقتصادي	43
خلاصة الفصل	45

الفصل الثاني: دراسة تحليلية و قياسية لأثر القوانين و التشريعات على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2018) باستخدام نماذج بانل	
تمهيد	55
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في تحليل العلاقة بين القوانين و التشريعات والنمو الاقتصادي	56-64
المطلب الأول: مجتمع و متغيرات الدراسة	56
المطلب االثاني: التعريف بالإطار القياسي المتبع	57
المبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر القوانين و التشريعات على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2018)	65-72
المطلب الأول: نموذج الدراسة و مصادر البيانات	65
الفرع الأول: نموذج الدراسة	65
الفرع الثاني: مصادر البيانات	66
المطلب الثاني: تقدير نماذج بيانات بانل الساكن (static panel) و المفاضلة بينهما	67
الفرع الأول: تقدير نماذج بيانات بانل	68
الفرع الثاني: المفاضلة بين النماذج	69

الفرع الثالث: نموذج التأثيرات العشوائية	70
خلاصة الفصل	74
خاتمة عامة	75
المصادر و المراجع	77

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	شرح متغيرات الدراسة ومصدر البيانات.	67
2.	نتائج تقدير أثر القوانين والتشريعات على النمو الاقتصادي باستخدام النماذج الثلاثة لبيانات البانل الساكن	68
3.	اختبار المفاضلة لاختبار نموذج البانل الساكن الملائم	70
4.	الإختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية.	71
5.	نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركسFGLS(Parks)	72

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	23
02	*نموذج هارود دومار في حالة Gn<Gw*	28
03	نموذج هارود دومار في حالة *Gw<Gn*	29
04	دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة	33
05	التمثيل البياني لنموذج سولو، مرفوق بتبيان تأثره بالتغيرات الاقتصادية	35

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1.	بيانات الدراسة	83
2.	طريقة الانحدار التجميعي (Pooled)	90
3.	طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV)	90
4.	طريقة التأثيرات الثابتة (Fixed)	91
5.	طريقة التأثيرات العشوائية (Random).	91
6.	تقدير نموذج البانل الساكن	91
7.	اختبار المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية	92
8.	اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية	92
9.	اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع	92
10.	اختبار الكشف عن مشكلة عدم التجانس	92
11.	اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي	93
12.	نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار FGLS(Parks)باركس	94

تهدف الدراسة لقياس لأثر كل من القوانين والتشريعات في تشجيع القطاع الخاص من أجل رفع في معدل النمو الاقتصاديلافي دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا متمثلة في **(الجزائر – المغرب – تونس – مصر – الأردن – البحرين – الكويت – مالطة - المملكة العربية السعودية – عمان – لبنان - جمهورية ايران)** خلال فترة زمنية ممتدة ما بين (1996-2020)، باستخدام نموذج بانل، وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة بين القوانين والتشريعات والنمو الاقتصادي ،وأن البلدان التي تتمتع بتشريعات قوية تقوم عليها حكومة رشيدة يمكنها تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: جودة التشريع، الإنفتاح التجاري، سيادة القانون، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The study aims to measure the impact of each of the laws and legislations in encouraging the private sector in order to raise the rate of economic growth in the countries of the Middle East and North Africa represented in (**Algeria - Morocco - Tunisia - Egypt - Jordan - Bahrain - Kuwait - Malta - Saudi Arabia - Amman - Lebanon - The Republic of Iran**) during an extended period between (1996-2020), using the Panell model, and the results of the study concluded that there is a relationship between laws and legislation and economic growth, and that countries that have strong legislations upon which a rational government is based can achieve higher levels of economic growth.

Key words: quality of legislation, trade openness, rule of law, economic .growth

مقدمة عامة

يعد النمو الاقتصادي العامل الأساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الدول حيث أنه من ضمن الأولويات التي تسعى لها جل حكومات دول العالم، على اختلافها إلى تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي، خصوصا أن معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا (محل الدراسة) تسعى إلى رفع معدل نموها الاقتصادي لتحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف، وترجع الدراسات الكلاسيكية محددات النمو إلى عاملين أساسيين هما العمل ورأس المال، إلا أن ظهور نظرية النمو الداخلي أعاد طرح العديد من التساؤلات حول أهمية عوامل أخرى في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي كالإنفتاح التجاري، وغيرها من العوامل، ويوجد اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول الأهمية النسبية لهذه العوامل أو حتى حول طبيعة أثرها على النمو الاقتصادي.

أبرزت الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي أهمية المزج الاقتصادي بالقانوني للخروج بنموذج تشريعي الذي من شأنه المساهمة في تعزيز ودفع عجلة النمو ومن أهم ما يمكن من خلاله تقييم مستوى اقتصاد ما هو مدى جودة وقوة قوانين ذلك الاقتصاد، إذ لا يمكن لرجال الاقتصاد أن يحققوا تنمية اقتصادية و نمو اقتصادي دون أن يترجموا أهدافهم وخططهم الاقتصادية على شكل قوانين ولوائح تنفيذية تتوافق مع تلك الأهداف، الأمر الذي يعكس مدى تطور ودقة تلك الأهداف ويختبرها أيضا، اذ يستلزم على أي بلد النظر لمدى جودة وشفافية القوانين أولا ثم مدى الالتزام بمدى تطبيق تلك القوانين ثانيا، إذ يحتاج أي مجتمع بين الحين و الأخر إلى سن قوانين و تشريعات وأنظمة لأجل تنظيم المجتمع والدولة سواءا في علاقاتها مع الدول الأخرى أم في علاقتها مع أفراد الشعب.

فكما هو معلم كذلك أن القانون يؤدي عدة أدوار في المجتمع ومن أهمها أن يدور أينما دارت مصلحة المجتمع الذي يدرك مدى أهمية القوانين و التشريعات في أي دولة ترنو إلى تحقيق أهدافها والنهوض بمؤسساتها وتعزيز مكانتها وحضورها الإقليمي والدولي كما يدرك أهمية القوانين والتشريعات في صياغة وصناعة مستقبل الدولة واقتصادها وحماية أسواقها وأفرادها.

من خلال ما سبق يسعى هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين القوانين والتشريعات والنمو الاقتصادي الذي حققته دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة(1996-2018)، وعليه فإن الإشكالية المطروحة تتمثل في السؤال التالي:

ماهو أثر القوانين و التشريعات المنشأة للقطاع الخاص في رفع النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة (1996-2018) ؟

ومن هذا التساؤل تتفرع الأسئلة الجزئية التالية:

- مامدى جودة وقوة القوانين و التشريعات على الاقتصاد؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين أثر القوانين والتشريعات التي وضعتها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتشجيع القطاع الخاص على النمو الاقتصادي؟
- هل يختلف تأثير مؤشر جودة التشريع على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟

فرضيات الدراسة:

- تظهر جودة وقوة القوانين والتشريع في مدى الالتزام بتطبيق تلك الأخيرة لتعزيز ودفع عجلة النمو الاقتصادي.
- يوجد علاقة طويلة الاجل بين أثر القوانين والتشريعات للقطاع الخاص التي سنتها منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا من أجل دفع عجلة النمو الإقتصادي
- أثر مؤشر جودة التشريع على نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يختلف حسب سياسة والتطور الاقتصادي لكل دولة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها :

- الاهتمام الذي يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء و الاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم،خاصة منها الدول النامية بما فيها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ظل المرحلة الراهنة.
- قلة الدراسات و الأبحاث الأكاديمية على المستوى العربي التي عالجت هذا الموضوع، وخاصة فيما يخص منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.
- الرغبة الشخصية للبحث في موضوع القوانين والتشريعات وذلك لمعرفة قوتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي.
- كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدي تأثير القوانين و التشريعات على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (1996-2018)، ومن بين أهم الأهداف التي تصبو إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة هي:

1. التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والقوانين والتشريعات.
2. البحث في العلاقة التي تربط القوانين والتشريعات بالنمو الاقتصادي.
3. إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (بانل).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية بحثنا هذا في دور القوانين والتشريعات في النمو الاقتصادي، وذلك نظرا للظروف الحالة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، حيث أبرزت أهمية المزج الاقتصادي بالقانوني للخروج بنموذج تشريعي الذي من شأنه المساهمة في تعزيز ودفع عجلة النمو، وقد ارجع الخبراء تقييم مستوى اقتصاد دولة ما إلى مدى جودة وشفافية وقوة القوانين ذلك البلد أولا، ثم مدى الالتزام بتطبيق تلك القوانين ثانيا ،والتي من شأنها ضبط إيقاع الحركة الاقتصادية بالاتجاه الذي يتناسب مع رفع معدلات النمو.

وبالتالي فان دراسة وتحليل القوانين والتشريعات على النمو الاقتصادي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي على بيانات البانل، تعتبر الأنسب لمعالجة مثل هذا الموضوع.

كما أن الدراسة تكتسب أهميتها في كونها من الدراسات العربية الليلة من وجهة نظرنا التي تدرس تأثير القوانين والتشريعات على النمو الاقتصادي، لمجموعة من لدول العربية باستخدام نماذج بانل.

حدود الدراسة:

تجرى الدراسة في إطارين زمني ومكاني هما:

الإطار الزمني: يغطي الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2018.

الإطار المكاني: يشمل عينة مكونة من 12 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهي كالآتي:

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وذلك من خلال التطرق الى الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع إلا أن هذا الجانب كان لا بد أن يكون مرفقا بجانب تحليلي يدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة، لهذا استعملنا أسلوب التحليل الاقتصادي من خلال جمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها بغية الوصول إلى نتائج، كذلك اعتمدنا على الأساليب الإحصائية والقياسية من خلال استخدام النماذج القياسية لمعطيات البانل وذلك بهدف تحليل النتائج المتحصل عليها من اختبار تأثير القوانين والتشريعات على النمو الاقتصادي لدول العينة خلال فترة الدراسة.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي صادفناها في انجاز هذه الدراسة يمكن تحديدها كالآتي.

- غلق المكتبات و الجامعات بسبب جائحة كورونا مما صعب علينا الحصول على المراجع.
- عدم وجود أي دراسة سابقة مطابقة لهذا الموضوع.
- قلة المراجع فيما يخص جانب القوانين والتشريعات في مكتبة كلية الاقتصاد.
- قلة الدراسات التي تطرقت لنموذج بيانات بانل للاستفادة منها من الناحية التحليلية القياسية.

مرجعية الدراسة:

من أجل القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على عدة مصادر، فما يخص الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب، المقالات و البحوث الجامعية، أما الدراسة القياسية فإضافة إلى الكتب و المقالات تم الاعتماد على الدروس المرئية المتاحة على الانترنت لفهم الأساليب الكمية المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

لغرض تحليل مشكلة البحث و مناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدراسات السابقة

دراسة صغيري سيد علي (2020): حيث قام بدراسة تأثير الفساد على مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي تحت عنوان

« The impact of corruption and govermance indicators on the economic (Growth in arab contries during the period (1996_2017 »

لعينة متكونة من 13 دولة عربية ، و قد تم تقدير النموذج بالاعتماد على نموذج بانل الساكن و الاستعانة باختبار (sargan-hansen) و بتطبيق طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) وباستخدام طريقة (Driscoll and kraay) التي تعمل على تصحيح الاخطاء المعيارية للمعلمات على مجموعة من المتغيرات تتكون من: الفساد، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، سيادة القانون، الجودة التنظيمية، السيطرة على الفساد.

وتوصلت نتائج الدراسة أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة، كما أظهرت أن للفساد اثر سلبي على النمو الاقتصادي أما بالنسبة لمؤشر فاعلية الحكومة و الاستقرار السياسي فتبين أنهما لا يؤثران على النمو الاقتصادي بشكل معنوي، كما بينت النتائج ان مؤشر التعليم يعد من المتغيرات المهمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

دراسة تهتان موراد(2016): حيث قام بدراسة اثر كفاءة الدولة على معدل النمو الاقتصادي تحت عنوان "أثر كفاءة الدولة على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر (1996_2014) لعينة تضمنت 13 دولة عربية، وهذا باستخدام نماذج البيانات الطولية (نماذج بانل) للدول العربية مجتمعة، حيث اعتمد في الدراسة بعرض أسلوبين، الأول أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية على المتغيرات التالية: مراقبة الفساد، المشاركة و المساءلة، جودة التشريع، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، حيث توصلت الدراسة إلى أن تطور تحسن مستوى فعالية الحكومة يؤدي إلى تحسين معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي و أن لمراقبة الفساد و المشاركة و المساءلة تأثير سلبي على هذا الأخير، ومن جانب آخر أظهرت نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد لحالة الجزائر أن معدل نمو الفرد من الناتج يتأثر سلبيا بمستوى الاستقرار السياسي وغياب العنف، وايجابيا بمدى فعالية الحكومة.

دراسة (بلال احمد متاني و آخرون): حاولت هذه الدراسة إبراز أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وذلك من خلال التركيز على المعايير التي وضعها من قبل البنك

الدولي وهي 6 معايير(المشاركة و المساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون والسيطرة على الفساد) ومعرفة مكانة الأردن ضمن هذه المعايير، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن مؤشر السيطرة على الفساد كان له أثر ايجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين مؤشر الاستقرار السياسي كان أثره سالبا و مخالفا للمنطق الاقتصادي أما باقي المؤشرات فكانت غير معنوية.

هيكل وخطة الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ، ارتأينا أن نتناول هذا البحث في فصلين هما:

- **الفصل الأول:** خصصنا لدراسة الإطار النظري للقوانين والتشريعات و النمو الاقتصادي حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين أساسيين، واللذان يتضمنان أهم المفاهيم و المعلومات حول القوانين و التشريعات بالإضافة إلى إظهار أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وتطورها، وأهم نماذج النمو الاقتصادي وإظهار العلاقة النظرية للقوانين والتشريعات على النمو الاقتصادي.

- **الفصل الثاني:** في هذا الفصل تناولنا الدراسة الاقتصادية والقياسية لأثر كل من القوانين و التشريعات على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة (1996-2018) وهذا الفصل قسمناه إلى مبحثين، حيث تناولنا فيه الطريقة و الأدوات المستخدمة والمتمثلة في بيانات البانل لتحليل العلاقة بين القوانين و التشريعات على النمو الاقتصادي لدول العينة خلال فترة الدراسة، والمبحث الأخير كانت من خلاله الدراسة التطبيقية التحليلية ومعالجة مشاكل النموذج المقدر.

وفي الأخير تم الخروج بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل اليها في جميع جوانب البحث، مع تقديم بعض التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول:الإطار النظري للقوانين والتشريعات والنمو الاقتصادي

تمهيد :

لقد أظهرت الدراسات الأخيرة المندرج حول مدى نجاعة القوانين و التشريعات في مواكبة النمو الاقتصادي و تطروه لدى مختلف الدول وذلك باعتباره من أهم الانشغالات الحالية التي حضيت بحيز كبيرمن الاهتمام من قبل مصممي السياسات الاقتصادية و متخذي القرارات في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء، بهدف التعرف على أسرار النمو الاقتصادي مصادره و أساليب تحقيقه و استمراره، فقد كان أول ظهور له على يد المفكرين الكلاسيكيين و برز إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الظروف الهائلة التي كانت سائدة آن ذاك.

إن الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها موضوع النمو الاقتصادي لاعتباره واحد من أهم المؤشرات والهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية فهو يعد العامل الأساسي و المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الأمم و المجتمعات، و نتيجة لهذا انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو بالإضافة إلى النماذج التي تستند عليها التيارات الفكرية للنمو الاقتصادي، بهدف معرفة مكانة الدولة في الحياة الاقتصادية التي بدورها تسعى إلى توفير قيادة رشيدة تحرص على تطوير القوانين والتشريعات في المجال الاقتصادي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني الذي يشهد معدلات نمو متواصلة و نهضة كبيرة

وعلى هذا الأساس سنركز في هذا الفصل على السرد النظري للإلمام بجوانب القوانين والتشريعات والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للقوانين والتشريعات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للقوانين و التشريعات.

يحتاج أي مجتمع بين الحين والآخر، إلى سن قوانين وتشريعات لأجل تنظيم المجتمع والدولة وذلك لما لها أهمية في تحقيق استقرار وأمن هذه الأخيرة، سواء في علاقاتها مع الدول الأخرى أو مع الأفراد.

المطلب الأول: مصطلحات قانونية.

النصوص التشريعية: هي مجموعة قواعد قانونية تصدرها السلطة التشريعية في البلاد متمثلة: المجلس الشعبي الوطني (البرلمان الغرفة الأولى).- مجلس الأمة (الغرفة الثانية) – رئيس الجمهورية في الحالات الاستثنائية.[1]

النصوص التنظيمية: هي نصوص تصدرها السلطات التنفيذية والإدارية المختصة في، حسب إجراءات وشكليات حددها القانون ،ومن هذه السلطات: -رئيس الجمهورية – رئيس الحكومة – الوالي – رئيس المجلس الشعبي الولائي – رئيس المجلس الشعبي البلدي.[2]

القانون: يعرفه الأستاذ rivero باعتباره الوثيقة التي تحضرها من قبل الهيئة الدستورية المجهزة بالسلطة التشريعية.[3]

كما يعرفه **delaubadère** بأنه الوثيقة التي توضع من قبل الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية وذلك طبقا لإجراءات التشريعية.[4]

الأمر:هو النص التشريعي الثاني الذي يتخذه رئيس الجمهورية في القضايا المستعجلة (حالة الطوارئ، الكوارث الطبيعية، كالزلزال، الحروب) توقف صدوره بعد دستور 1989 وكان يصدر عن رئيس الجمهورية في حالة غياب المجلس الشعبي الوطني أو لدى انعدامه.[5]

المرسوم: هو النص الذي يتخذه رئيس الجمهورية (مرسوم رئاسي) أو مرسوم حكومي (مرسوم تنفيذي) في مسائل تنظيمية ليس لها مجال وطني يمكن اتخاذه من طرف مجلس الوزراء كما يمكن اتخاذه خارج مجلس الوزراء وتوجد مراسيم فردية خاصة بتعيين كبار الموظفين و إنهاء مهامهم.[6]

---

[1] أحمد عبد الوهاب الشرقاوي،**معجم المصطلحات القانونية وحقوق الانسان**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ،2015، ص23.

[2] نفس المرجع السابق، ص 24

[3] Rivero(j), **Droit administratif,** dalloz, paris, 1975, p98

[4] Delaubedère(A**), traité élémentaire de droit administratif**, teme III, LGDJ,paris 1972, p133.

[5] أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات القانونية**، دار الكتاب اللبناني للطباع و النشر و التوزيع، الطبعة 2، لبنان،2003 ، ص 42.

[6] نفس المرجع السابق ص 43.

القرار: هو النص الذي يتخذه الوزير (الوالي- المدير التنفيذي) فيما يخص تسيير وزرائه مديريته في دائرة النصوص السارية المفعول ويعتمد شرعيا القرار على مرسوم ويحدد كيفيات تنفيذه.[7]

المقرر: نص تنظيمي مثل القرار يتخذه الوزير أو من فوض له حق الإمضاء في قضايا مختلفة، كالمنح أو العطل الاستثنائية.

المنشور: وثيقة إدارية توجد لعدة مرسلين إليهم من طرف السلطة العليا لعرض موضوع أو تبليغ توجيهات أو تحديد كيفيات تطبيق نصوص تنظيمية.

التعليمة: تسمى الوثيقة باسم محتواها وتوجه لعدة مرسلين إليهم كذلك هي عبارة عن امتداد شرعي لمرسوم وتتميز عن المنشور كون صاحبها يعطي أوامر ينبغي مراعاتها وجوبا.[8]

المطلب الثاني: عموميات حول القوانين والتشريعات.

الفرع الأول: مفهوم القانون.

القانون عبارة عن منظومة القواعد التي تحكم تصرفاتنا داخل المجتمع، وهي قواعد من شأنها تعزيز النظام الاجتماعي، وذلك من خلال توفير آلية يستطيع من خلالها أفراد المجتمع أن يتوصلوا بشكل سلمي إلى حلول لنزاعاتهم.[9]

القانون هو عبارة عن مجموعة القواعد المتعلقة بجميع جوانب الحياة في المجتمع البشري، ضمن حدود زمنية ومكانية محددة.[10]

مجموعة القواعد القانونية المجردة والملزمة التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع، ويكفل تطبيقها بواسطة جزاء توقعه الدولة لأي السلطة العامة عند الضرورة على كل مخالف لها.[11]

---

[7] أحمد عبد الوهاب الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص26

[8] أحمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[9] ليان مكاي، **نحو ثقافة سيادة القانون، دليل عملي (الطبعة العربية)،معهد الولايات المتحدة للسلام**، واشطن العاصمة، الطبعة الأولى سنة 2015، ص3.

[10] Jean pierre Plavinet, **Introduction générale au droit, Année 2012-2013,Agro** paris Tech,doc électronique, Capture d'écran le 26 aout 2016,p10.

[11] بشرى النية **(المدخل لدراسة العلوم القانونية)**

مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك وعلاقات الأشخاص في مجتمع معين تقوم فيه السلطة بفرض تلك القواعد التي يجب أن تكفل المصالح المشروعة للأفراد وأن تحقق الخير العام في المجتمع.[12]

وهكذا يمكن تعريف القانون على أنه مجموعة من القواعد المعينة التي تحكم جانبا من السلوكيات التي تحدث في المجتمع البشري في ميدان ومحيط معين.

الفرع الثاني: القانون والاقتصاد.

للاقتصاد علاقة وطيدة بالقانون ذلك أن هذا الأخير يدرس القوانين التي اختارها المجتمع ما لنفسه وما كانت تلك القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع، كما يتوقف نجاح أي نشاط اقتصادي على نجاعة قواعد التسيير المعتمد ولكن هل القانون هو الذي يؤثر على الاقتصاد أم العكس.؟[13]

أولا: القانون باعتباره يؤثر في الاقتصاد.

لا يمكن تصور المشرع الذي يقوم بمهامه في وضع القوانين أن ينظم نشاط اقتصادي دون أن يتزود بالمعلومات الاقتصادية ويضع قواعد قانونية تستجيب لتوجهات النظام القائم في الدولة:

- القواعد التي تتعلق بتنظيم استهلاك سلعة معينه مستهدفة للحد من استهلاك بعض السلع فتقرر وضع حد لاستهلاكها ويمنع إنتاجها ورفع أسعارها لغرض التقليل من استهلاكها.
- القواعد التي تقوم بتنظيم إنتاج سلعة معينة وتسويقها وفقا لأولويات إستراتيجية الدولة.
- القواعد التي تتعلق بتنظيم وتوزيع السلع عن طريق رفع الأجور مستهدفة بذلك وضع سلعة معينة في متناول طبقة اجتماعية.

ففي كل هذه الحالات نجد أن الدولة تتدخل عن طريق المشرع لوضع قواعد خاصة بتنظيم أي نشاط اقتصادي تراه ضروريا للمجتمع.

---

[12] FrancoisTerée,**Introduction générale au droit,**Dalloz 2000,p3.

[13] احمد سي علي، **مدخل للعلوم القانونية – النظرية والتطبيق في القوانين الجزائرية**، دارهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م ص 76.

ثانيا: الاقتصاد باعتباره يؤثر على القانون.

في هذه الحالة هناك واقع اقتصادي موجود في المجتمع، ولغرض تثبيته واستمراره يتدخل المشرع في تنظيمه عن طريق إعداد قواعد قانونية ملائمة، حيث أن التقدم العلمي و التكنولوجي في شتى المجالات أدى إلى اتساع نطاق النشاط الاقتصادي مما أرغم الدولة على الرضوخ إلى الأمر الواقع بالاعتراف به وتخصيص له قواعد قانونية تنظمه في إطار فرع جديد من فروع القانون، كاستحداث قانون الاستثمار نتيجة ازدهار حركة هذا النشاط الاقتصادي.

بهذا المعنى يتأثر القانون بالنشاط الاقتصادي القائم في الدولة وكلما زاد حجمه واتساعه فرض نفسه على القانون.

الفرع الثالث: مصادر القانون.

I. التشريع:

يعتبر التشريع مصدرا من المصادر من المصادر الرسمية الأولى بالنسبة للقانون، والركيزة التي يتم الاعتماد عليها في تنظيم العلاقات والمعاملات والمؤسسات، وبذلك احتل الصدارة في أغلب القوانين الحديثة التي يقاس بها مدى تطبيق القانون والالتزام به، لذلك فهو المصدر الأصلي العام للقاعدة القانونية. ومن هنا سنتطرق إلى تعريف التشريع وبيان خصائصه وأهميته ومزاياه وعيوبه وكيفية سنه وكذلك أنواعه.

1 تعريف التشريع:

يمثل التشريع المصدر الأول للقانون، وقد ظهرت العديد من التعاريف التي تخص التشريع نذكر منها ما يلي:

- **التعريف الأول:** التشريع هو وضع قواعد قانونية في نصوص تنظم العلاقات بين الأشخاص في المجتمع بواسطة السلطة المختصة وطبقا للإجراءات المقررة لذلك.[14]

[14] عمار بوضياف، **المدخل إلى العلوم القانونية "النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري"**، دار جسور للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2007، ص130.

- **التعريف الثاني:** يقصد بعبارة التشريع النصوص التي تصدرها السلطة التشريعية في كل دولة عن طريق نواب الشعب أي البرلمانات، إلا أن مفهوم التشريع أضيق من مدلول عبارة القانون ضرورة أن القانون في المعنى الوضعي مصادره هي التشريع والعرف وفقه القضاء.[15]

- **التعريف الثالث:** التشريع هو مجموعة القواعد القانونية التي تصدرها السلطة المختصة بقانون مكتوب، ولفظ التشريع و التقنين و القانون لا تعدو إلا أن تكون مرادفات لمعنى واحد، فالتقنين هو التشريع وله كل ما للتشريع من مزايا، و التشريع يصدر كقاعدة عامة من قبل السلطة التشريعية طبقا للطريق الذي يرسمه الدستور وذلك في الدول التي تعمل بمبدأ الفصل بين السلطات، والتشريع الآن هو المصدر الرسمي الأصلي لجميع القواعد القانونية نظرا لازدياد حجم تدخل الدولة في الحياة اليومية للأفراد من جهة و تركز السلطة بيدها من جهة أخرى.[16]

ويعرف **العربي بلحاج** التشريع أنه ينصرف إلى عملية وضع القانون في صورة مكتوبة، كما ينصرف إلى القواعد القانونية ذاتها التي يتم وضعها بموجب هذه العملية، فهو المصدر والنتيجة في نفس الوقت، فيقال التشريع المدني، التشريع الجنائي والتشريع الجمركي وغير ذلك.

ونستنتج مما تقدم أن مصطلح التشريع هو مصدر للقاعدة القانونية، فكل قاعدة قانونية تصدر في وثيقة رسمية مكتوبة عن سلطة عامة مختصة في الدولة يطلق عليها التشريع، بعبارة أخرى مصطلح التشريع يستعمل أحيانا بمعنى المصدر وأحيانا أخرى بمعنى القواعد التي تستمد من هذا المصدر.[17]

ويتضح من هذه التعاريف أن ثمة خصائص معينة يجب توافرها فيما يعد تشريعا بالمعنى الصحيح، وهذه الخصائص هي: [18]

أ/ التشريع يضع قاعدة قانونية: يتضمن التشريع وضع قاعدة تتوفر فيها خصائص القاعدة القانونية، فلا تعتبر قاعدة تشريعية إلا تلك التي تكون قاعدة سلوك عامة ملزمة ومجردة، والثانية تشريعات من حيث الشكل فحسب، وهي أوامر أو قرارات تصدر بخصوص شخص معين بذاته أو

---

[15] الشاذلي بن عميره رحماني، **دور القوانين و التشريعات العربية في تحقيق الأمن السياحي**، ملتقى الأمن السياحي، كلية التدريب، 9-11 اكتوبر 2012، تونس، ص2.

[16] سليمان الناصري، **المدخل للعلوم القانونية مقارنة بالقوانين العربية**، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص62.

[17] العربي بلحاج، **المدخل لدراسة التشريع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص8.

[18] إدريس العلوي العبد اللاوي، **المدخل لدراسة القانون**، الجزء الأول (نظرية القانون)، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، الرباط، 1976، ص ص89_90.

متعلقة برابطة أو موافقة معينة بذاتها، ولا تعتبر تشريعات بالمعنى الصحيح أو لا تتضمن قواعد سلوك عامة ومجردة.

ب/ التشريع يصدر في نصوص مكتوبة: ولذلك يسمى القانون المكتوب ويقصد بذلك أن يخرج التشريع الى الوجود في صورة وثيقة مكتوبة تحدد معناه و تنص على إلزامه، ولا يعتبر التشريع كذلك الا إذا مر بمختلف مراحل سنه الدستورية، فيعتبر التشريع مصدرا للفظ و المعنى معا، ويتوفر له بذلك من التحديد و الوضوح و الثبات مايرفع عنه الغموض و الإسهام ويحقق الأمن و الاستقرار في المعلومات. [19]

ج/ التشريع يصدر عن سلطة عامة مختصة بوضعه: الدستور هو الذي يحدد السلطة المختصة بسن التشريعات، كما يحدد مراحل سنها، وهذه السلطة وان اختلفت من حيث تشكيلها وصلاحيتها في الزمان والمكان، الا أنها ترجع في أغلب الأحوال وفي جميع الدول المتمدنة إلى الشعب مصدر كل السلطات، وتتمثل بمجلس أو مجالس تمثل لشعب وتعتبر نائبة عنه في إظهار إرادته بهذه الأعمال الدستورية أو التشريعية.[20]

2 أهمية التشريع:

إن دراسة تطور المصادر الرسمية للقانون من حيث أهميتها و انتشارها تظهر أن العصور القديمة كانت عصور العرف والدين، فقد كان للعرف مكان الصدارة، ويعد المصدر الرسمي الأصلي للقانون في المجتمعات القديمة. ولم تكن السلطة الحاكمة تجد ضرورة للتنقل في تنظيم العلاقات بوضع قواعد قانونية تشريعية في المجتمع، لأن النفوس كانت قليلة والعلاقات بين الأشخاص داخل المجتمع محدودة والحياة بسيطة يكفي العرف لتنظيمها.

أما العصر الحديث فهو عصر التشريع، فقد أضحى التشريع أهم مصدر للقوانين الحديثة، وله مكان الصدارة في إنتاج القواعد القانونية في معظم الدول الحديثة، فبتقدم المجتمعات وتطور أسس الحياة فيها وازدياد السكان وتنوع العلاقات بين الأشخاص تقدم التشريع على العرف وقد أخذ مكان الصدارة كمصدر للقانون في معظم الدول وساعد على ذلك عوامل مختلفة فضلا عن المزايا التي تجعل للتشريع الأفضلية على جميع المصادر الأخرى.

---

[19] عدنان إبراهيم محمد الحجار، **السياسة التشريعية الفلسطينية في القوانين الاقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة عنابة، 2010_2011، ص89.

[20] عبد المنعم فرج الصدة، **أصول القانون**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص90.

وهذه العوامل أدت إلى زيادة تدخل الدولة في تنظيم العلاقات بين الأفراد وامتداد ولايتها إلى علاقات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و صحية أصبحت اليوم من الوظائف الأساسية لها بعد أن كانت تدخل في نطاق نشاط الأفراد، وطريق الدولة إلى هذا التدخل هو التشريع حيث يرجع السبب في اعتماد التشريع وفي تدوين القواعد القانونية إلى تشعب العلاقات. ومما زاد في أهمية التشريع أن السلطة أصبحت اليوم بيد الدولة، ويلزمها لتسيير شؤون الأفراد استخدام أداة و وسيلة التشريع، ويلزم القاضي بتطبيق التشريع ولو كان غامضا أو مبهما، إذ يتعين عليه في مثل هذه الحالة أن يكشف عن مقصد المشرع.

مما سبق نستنتج أن أهمية التشريع تتجلى في توطيد سلطة الدولة مع ضرورة تدخلها في العديد من المجالات لتنظيمها وتنظيم العلاقات بين الأفراد والعمل على تحقيق التوازن بين مصالحهم والتوفيق بين المصالح العامة و الخاصة، وبالتالي حماية حريات الأفراد وحفظ حقوقهم، وعليه فالتشريع يعمل على توحيد النظام القانوني في البلد الواحد ووضع قواعد قانونية في صيغة مكتوبة وفقا لإجراءات محددة بدقة.[21]

3 مزايا التشريع:

المكانة التي يحتلها التشريع بين مصادر القانون ترجع إلى مزاياه و أهمها:[22]

- **سهولة سن التشريع وتعديله و إلغائه:** فالتشريع تضعه سلطة عامة مختصة يمكنها أن تقوم بوضعه بسهولة وفي وقت قصير، ويستطيع المشرع أن يبادر إلى سن قواعد قانونية مستحدثة لمواجهة الأوضاع الجديدة و التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، كما يستطيع أن يسارع إلى تعديل القواعد القانونية أو إلغائها إذا بدا له أنها أصبحت تتعارض مع هذه الأوضاع، وهذه ميزة تتيح للقانون أداء وظيفته الاجتماعية و يستجيب لحاجات المجتمع بالسرعة التي تتفق مع تطور النشاط فيه.
- **التشريع أداة لتطوير المجتمع:** دور التشريع لا يقتصر على تنظيم الحياة الاجتماعية كما هي كائنة وكما يريدها الأفراد، بل يسعى إلى تنظيمها وفق ما يجب أن يكون، فهو وسيلة لإصلاح الجماعة عن طريق إدخال نظم أو مبادئ يرى فيها المفكرون مصلحة للجماعة .

[21] معمري نصر الدين، **التشريع عن طريق المبادرة**، مجلة النائب، العدد4، الجزائر، 2004، ص23.
[22] عوض أحمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص101.

- **التشريع يرد مسطورا في نصوص مكتوبة:** فيصاغ مضمون القاعدة القانونية صياغة محكمة يقوم بها متخصصون ويظهر فيها دور الإدارة الواعية المدبرة، فيكون التشريع مصدرا للقاعدة القانونية في لفظها و معناها، مما يجعل الأفراد يعرفون مالهم وما عليهم فيسود الأمن في الجماعة وتتوافر الثقة ويتحقق الاستقرار في المعاملات .
- **تحقيق وحدة النظام القانوني في الدولة :** فالتشريع يؤدي عادة إلى وضع قواعد قانونية تسرى على جميع أرجاء البلاد فيكون القانون واحدا يسري على الجميع دون استثناء أو تمييز وتتحقق بذلك الوحدة القانونية وهي أساس الوحدة السياسية في الدولة مما يساعد على استقرار المعاملات وتقوية الروابط بين أجزاء الوطن الواحد وتكون عاملا على تحقيق الوحدة القومية .

4 عيوب التشريع:

رغم مزايا التشريع إلا انه لا يخلو من العيوب نوجزها في ما يلي:

- ✓ يؤخذ على التشريع انه قد يتحول في بعض الأحيان إلى وسيلة تحكيمية في يد السلطة التشريعية المختصة بوضعه، ولكن مما يقلل من فرص التحكم أن السلطة التشريعية المختصة أصلا بوضع التشريع تراعي عادة فيما تضعه من تشريعات تحقيق مصلحة المجتمع الذي تمثل أفراده .
- ✓ يؤخذ على التشريع أيضا أنه قد يكون ملائما وقت وضعه، ثم تتغير الظروف ويتراخى المشرع في إدخال التعديل الذي يناسب الظروف الجديدة، ولكن الواقع كثيرا ما يكذب هذه الظاهرة، ففي بعض الأحيان يبادر المشرع بتعديل التشريعات لتساير الظروف المتغيرة، وحتى إذا توانى المشرع في ذلك، فإن القضاء يلعب دورا هاما في هذا الصدد فيبادر عن طريق استخدام سلطته في تفسير نصوص التشريع إلى تحقيق الملائمة بينها وبين ما استجد من ظروف.[23]

[23] حبيب إبراهيم الخليلي، مرجع سبق ذكره، ص141.

5 أنواع التشريع:

التشريع ثلاثة أنواع تتفاوت في درجاتها من حيث القوة، و من حيث أهمية ما تتناوله من مسائل وقضايا اجتماعية، وبما يكفل احترام التشريع الأدنى للتشريع الأعلى وبالتالي تتدرج هذه الأنواع فيما يلي:[24]

أ- القواعد ذات القيمة الدستورية وهو التشريع الأساسي (الدستور): هو عبارة عن قواعد قانونية ذات قيمة دستورية تأتي في قمة الهرم القانوني، وهي التي تحدد شكل الدولة ونظامها السياسي وسلطاتها العامة والعلاقة القائمة بين بعضها البعض، وتضع قواعد الحكم وتقرر الحقوق الأساسية للأفراد.

- **الدستور المكتوب:** وهو الذي يكون على شكل وثيقة رسمية مكتوبة وأغلب الدساتير من هذا النوع.
- **الدستور الغير مكتوب (العرفي):** قواعده غير مكتوبة وإنما تنشأ عن طريق العرف الذي يستقر في أذهان الناس، ويكتسب صفة الإلزام.

ب - القواعد ذات القيمة التشريعية وهو التشريع العادي (القانون): هو مجموعة القواعد القانونية الصادرة عن سلطة أو هيأة تشريعية في الدولة في حدود الاختصاصات التي خولها لها الدستور، ويطلق على هذا النوع من القواعد القانونية اسم القانون ويقصد به في مفهومه الضيق تلك الوثيقة المكتوبة التي تصدر عن السلطة التشريعية، وهي تتكون من غرفتين هما: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة اللذان لديهما كل السيادة في إعداد القوانين والتصويت عليها، حيث إذا أصدر التشريع عن البرلمان يسمى قانونا، وإذا أصدر عن رئيس الجمهورية يسمى **أمرا**، وبالتالي فان قوانين التشريع العادي تأتي في المرتبة الثانية بعد القوانين الدستورية وذلك طبقا لمبدأ تدرج القواعد القانونية، ومن ثم تلتزم كافة الهيآت العامة في الدولة والأفراد باحترام أحكامها ما لم تلغى أو تعدل.[25]

ج - القواعد ذات القيمة التنظيمية وهو التشريع الفرعي (اللوائح): يأتي هذا النوع في المرتبة الثالثة وهو لايختلف عن التشريع العادي من الناحية الموضوعية، لأن كلاهما عبارة عن قواعد

---

[24] أوصيف السعيد، **تدهور المعيار التشريعي في النظام القانوني الجزائري**، رسالة ماجستير، فرع: الإدارة و المالية العامة، الجزائر، 2002_2003، ص132.

[25] أمهيراوي خالد المالكي، **مدخل لدراسة العلوم القانونية**، الجزء الأول، الرباط، 2018، ص ص 31،32.

قانونية عامة ومجردة، أما الاختلاف فيكمن في الناحية الشكلية، حيث أن التشريع العادي يكون من اختصاص السلطة التشريعية أو البرلمان بغرفتيه، أما التشريع الفرعي أو اللوائح فتكون من اختصاص السلطة التنفيذية باعتبارها إدارية، وتكون هذه التنظيمات أو اللوائح على نوعين هما:

- ✓ **التنظيمات التنفيذية:** يقصد بها التنظيمات الصادرة تطبيقا للقانون وهذا هو الاختصاص الأصلي واللامبدئي للسلطة التنفيذية والمتمثلة في رئيس الحكومة. ويتم ذلك بواسطة المراسيم التنفيذية.
- ✓ **التنظيمات أو اللوائح التنظيمية:** يعرف بالتنظيمات القائمة بذاتها أو اللوائح المستقلة، وهي من اختصاص رئيس الجمهورية في ممارسة المسائل الغير مخصصة للقانون، وموضوعها هو تنظيم المصالح و المرافق العامة وهذه اللوائح قائمة بذاتها لا تستند إلى قانون تعمل على تنفيذه.[26]

[26] عاشوري العيد، **إجراءات ومراحل إعداد النص التشريعي وإقراره في البرلمان الجزائري**، مجلة الفكر البرلماني، العدد3، ص71.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي من بين المواضيع التي فرضت نفسها في مجالات البحث في القرن العشرين التي تهدف إلى تحقيق التقدم والرقي بالنسبة لكل الدول سواء كانت النامية أو المتقدمة، وكونه أضحى العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس تقدم الأمم وقد تعددت مفاهيم النمو وأنواعه وطرق قياسه ونظرياته وسيتم إبرازها في المبحث التالي .

المطلب الأول: مدخل عام للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

توجد تعاريف عدة للنمو الاقتصادي يمكن ذكر أهمها في مايلي:

حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[27]

ومن هذا التعريف نستنتج:

* أن زيادة لا تكون في إجمالي الناتج المحلي فقط بل يستلزم الزيادة في الدخل القومي أي أن معدل النمو يفوق معدل النمو السكاني.

* الزيادة في نصيب الفرد هي زيادة حقيقية وليست نقدية أي لابد من إزاحة معدل التضخم.

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه تغير ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات لدولة ما في فترة معينة من الزمن.[28]

كما يعرفه **parroux Francois** بالمفهوم الجديد على أنه يعبر عن مقدار الزيادة للناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل.[29]

---

[27] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية " دراسات نظرية و تطبيقية "**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص 71.

[28] علي يوسفات، **عتبة التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 68.

[29] BOUAISSAOUI SAMIR**, impact de l'agriculture sur la croissance économique en Algérie**, these pour obtemir du déplome magister en sciences Economiques, université abderrahmane Mira-bBijaia, 2014-2015, p8

أبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو توسع الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها.[30]

ويمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي.

هو حدوث تغير ايجابي على المدى البعيد في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة مما يسمح بتحقيق تغير ايجابي مماثل في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي أن معدل النمو الوطني مطروحا منه معدل النمو السكاني مع عزل أثر التضخم.

❖ **بين النمو و التنمية :**

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة و الكفاءة الإنتاجية وحرية الإبداع و الاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية و تعرف كذلك بأنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية إلى وضعية تقدم.[31]

عرف ا**Kindle berger** التنمية الاقتصادية بأنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[32]

يرى **Baldwin Meier** بأن التنمية هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.[33]

---

[30] بناني فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي –دراسة نظرية-**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص4.

[31] بن قدور أشواق، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي (دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005)**، دار الراية، الأردن، 2013، ص65.

[32] حربي محمد عريقات، **مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي،دار الفكر**، عمان الأردن، 1992، ص 267.

[33] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر-3-، 2014-2015، ص 3.

اوجه التشابه بين النمو والتنمية	
* كلاهما عبارة عن زيادة في الناتج المحلي. * الزيادة في كل من النمو و التنمية هي زيادة حقيقية. * الزيادة بين كل منهما تصاحبها زيادة في متوسط الدخل.	
اوجه الإختلاف بين النمو والتنمية	
ا لنمو الاقتصادي	**التنمية الاقتصادية**
مفهومه يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا و المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة. لا يهتم بهيكل توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، ويركز على كمية التغير في الإنتاج وليس على نوعية التغير. يحدث بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة. لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	مفهومها يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة و التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدد. تشير إلى التغير الهيكلي المصحوب في كمية السلع و الخدمات التي يحصل على الفرد مع مرور الزمن. زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني. يركز على نوعية السلع و الخدمات.

المصدر من اعداد الطالبتين.

ومنه نستنتج أن النمو الاقتصادي يعتبر عنصر أساسي ومهم في عملية التنمية الاقتصادي وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية تعتبر أشمل من النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي نستدرجها فيما يلي.[34]

[34] حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 278، 279.

1. **كمية و نوعية الموارد البشرية:** يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية .

$$\text{معدل الدخل الحقيقي الفردي} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير، إلا أنه توجد هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة أي زيادة في عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل وتؤثر في إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم إنتاجية العمل كمؤشر لقياس الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية و تحدد بعدة عوامل أهمها.

- مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، المهارة الفنية للعمال.
- كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الإنتاج و الموارد.
- درجة التنظيم و الإدارة و العلاقات الإنسانية في العمل.

2. **كمية و نوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية و نوعية موارده الطبيعية، درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات.....الخ، وهذا يكون إلا إذا استطاع الإنسان أن يستعملها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع مما يسمح للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تمكنه من رفع النمو الاقتصادي في المستقبل.
3. **اليد العاملة:** يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية) حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبطة بزيادة المهارات والتعلم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم و التدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.[35]

[35] حسيني وسام، مرجع سبق ذكره.

4. **رأس المال:** هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر مستوى ودرجة التجهيزات التقنية ويتكون رأس المال من مخزون المجمع من الآلات والمعدلات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع فالتراكم الرأس مالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره (أي عدم استهلاكه) ومن ثم تحويل هذه المدخلات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعد على زيادة الإنتاجية.[36]
5. **التقدم التقني :** ويعني التقدم التكنولوجي كل ما يتعلق بتطوير وابتكار الوسائل والتقنيات الحديثة وتطبيق المعرفة الفنية التي تستخدم في العملية الإنتاجية قصد تحسين مخرجاتها بالمحافظة على نفس المستوى من عوامل الإنتاج.[37]

إن التقدم التقني برفع من الإنتاجية الحدية لعاملي الإنتاج العمل ورأس المال و انعدامه يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي نظرا لتناقص إنتاجية رأس المال والعمل والتي لا يمكن الحفاظ عليها إلا من خلال التطور التقني.

6. **التخصص و الإنتاج الواسع:** وهو الذي دعى إليه آدم سميث في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل، يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج و بالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي. [38]

في العادة يتناول الاقتصاديون العلاقة التي ترتبط بين المقومات الأربعة وفقا لدالة الإنتاج الإجمالي التي ترتبط بين مجمل الناتج الوطني وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا ولنا أن نصيغ جبريا هذه الدالة على النحو التالي.

$$Q=A\ .F(K.L.R)\ \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث:

Q: الإنتاج.

L : عناصر العمالة.

---

[36] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[37] ولد عمري عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بوقرة بومرداس، 2015-2016، ص10.

[38] بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

A: تمثيل مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد

K:الخدمات الإنتاجية لرأس المال.

R:عناصر الموارد الطبيعية.

F: دالة الإنتاج.

ومن الناحية الاقتصادية نتوقع أنه كلما ارتفعت عناصر رأس المال أو العمالة أو الموارد الطبيعية ارتفع الإنتاج، على الرغم من أن الإنتاج سيبدي في الغالب عائدات متناقصة بالنسبة إلى العناصر الإضافية لعوامل الإنتاج ويمكننا النظر إلى التكنولوجيا باعتبارها عاملا محفزا للإنتاجية ويشير مصطلح الإنتاجية إلى نسبة الإنتاج إلى الوسط المرجح لعوامل وبتطوير التكنولوجيا من خلال الاختراعات الجديدة أو تبني بعض التقنيات الحديثة تتسنى للدولة تقديم المزيد من الإنتاج بنفس مستوى عوامل الإنتاج.[39]

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.

غالبا ما يتم تحديد النمو الاقتصادي عن طريق قياس بعض المجمعات الاقتصادية الكلية المختلفة، من وسائل و معايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

باعتبار أن النمو الاقتصادي ماهو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني فيما يلي:

1. **أساليب النمو الاقتصادي:**

يتم قياس النمو الاقتصادي وفق أسلوبين هما:

- ✓ معدل النمو البسيط: يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية.[40]

[39] عماد معوشي، **قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر في الفترة 1970-2007**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية، جامعة المدية، 2010-2011، ص54.

[40] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص89.

معدل النمو= الدخل الحقيقي في الفترة التالية–الدخل الحقيقي في الفترة السابقة / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

$$CM_S = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100 \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث:

CM_Sمعدل النمو البسيط.

y_tمتوسط الدخل الحقيقي في السنة t.

y_{t-1} متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1.

✓ **معدل النمو المركب:**يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان، طريقة النقطة وطريقة الانحدار.[41]

♦ **طريقة النقطة :**

لدينا الصيغة التالية.

$$Y_N = (1 + CM_c)^N \quad \ldots\ldots (2)$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1 \quad \ldots\ldots (3)$$

CM_S معدل النمو المركب.

N فرق عدد السنوات بين أول و آخر سنة في الفترة.

Y_0 الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N الدخل الحقيقي لآخر الفترة N.

♦ **طريقة الانحدار:**

يمكن صياغتها كالتالي:

$$\ln y_t = A + CM_{Ct} \Rightarrow CM_{Ct} = \ln y_t - A \ldots\ldots(4)$$

حيث:

$\ln Y_t$ اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة t.

[41] بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 76

A الثابت.

CM_{Ct} معدل النمو المركب في السنة t.

t الزمن.

2. أساليب أخرى لقياس النمو الاقتصادي.

❖ **الناتج المحلي الإجمالي:**

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة، بغض النظر عن عناصر الإنتاج والموارد المستخدمة في الإنتاج، سواء وطنية أو أجنبية ويستخدم هذا المعيار لحصر مستوى نشاط الاقتصاد الوطني وتحديد مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع قيم الإنتاج المحلي داخل حدود الدولة وهو يساوي .[42]

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي – عوائد عناصر لإنتاج المجودة في الخارج + عناصر الإنتاج الأجنبية الموجودة داخل حدود الدولة

❖ **المعدلات النقدية للنمو:**

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات و الأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الإنفاق على نظام محاسبي موحد الملتزم به، مما سهل التعامل مع البيانات الاقتصادية ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها مايلي.[43]

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية**: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عنه دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

[42] هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشروالتوزيع، الأردن، عمان، 2000، ص 19

[43] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 117-119.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة**: حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل، على سبيل المثال وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة، بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة التضخم وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.
- **المعدلات العينية للنمو**: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نحو الدخل و الناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، نصيب الفرد من طول الطريق العامة.
- **مقارنة القوة الشرائية**: تستخدم المنضمات و الهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العام، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل التبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، و في الوقت الذي تضطرب فيه القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عمليته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).[44]

❖ **الناتج الوطني الخام PNB:**

الناتج الوطني الخام هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية (عادة ما تكون سنة) من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية، سواء الموجودين في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج وعليه فيمكن كتابة المعادلة الآتية.[45]

الناتج الوطني الخام = الناتج المحلي الخام + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج – مستحقات عوامل الإنتاج الأجنبية في الداخل.

[44] محمد مدحت مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 119

[45] بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر:1990-2010م، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المالي،جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2016-2017، ص 97.

هو القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محدد في السنة ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل بلد ما.[46]

و هناك:[47]

- **الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية PIBn**: يعرف الناتج المحلي الخام بالأسعار الجرية أنه القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية (عادة ما تكون سنة) وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة التي تشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية.
- **الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة PIBr**: القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة (من طرف عوامل الإنتاج المقيمة) بالاستناد إلى الأسعار في سنة الأساس أي.

$$PIB_R = \sum_i^n P_i^{base} \times Q_i^t \text{.....5}$$

كذلك فأن PIB بالأسعار الثابتة يمثل حاصل قسمة الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية على مخفضه أي.

$$PIB_R = \frac{PIB_N}{df_{PIB}} \text{.....6}$$

مع العلم أن القيمة مخفض الناتج الخام في المعادلة أدناه.

$$df_{PIB} = \frac{\sum_i^n p_i^t \times Q_i^t}{\sum_i^n p_i^{base} \times Q_i^t} \text{.....7}$$

$\sum_i^n p_i^t \times Q_i^t$. حيث تمثل:: القيمة السوقية لكميات معينة من السلع و الخدمات في سنة معينة.

أما بالنسبة ل $\sum_i^n p_i^{base} \times Q_i^t$ فهي تعبر عن القيمة السوقية لذات السلع والخدمات في سنة الأساس.

الفرع الرابع: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

إن النظريات التي تهتم بالطريقة التي توضح كيفية رفع معدل النمو في الدخل القومي في المدى الطويل تسمى بنظريات النمو، حيث عرفت هذه النظريات تطورا هائلا وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين، باختلاف توجهاتهم و إيديولوجياتهم، فقد كانت الآراء الأولى المقدمة في هذا المجال

[46] السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الحجار، عنابة، 2007، 62.
[47] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 98-99.

من قبل الكلاسيك الذين واكبوا الثورات الفكرية والصناعية، ثم جاءت بعد ذلك النظرية الكينزية يليها المدرسة النيوكلاسيكية بالإضافة إلى نظرية النمو الداخلي، حيث تنوعت أفكارهم ومنهم من انتقد الآخر، حيث كل نقائص نظرية هي نقطة انطلاق نظرية أخرى.

- **النظرية الكلاسيكية.**

كان للاقتصاديين الكلاسيك الأثر العظيم في وضع أطر وقوانين الاقتصاد بشكل عام، وأبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي بشكل خاص، نذكر كل من ادم سميث، دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس نوجزها في ما يلي :

أولا: تحليل ادم سميث للنمو الاقتصادي (1723- 1790):

يعتبر **ادم سميث*** أبا لعلم الاقتصاد، بحيث يرى أن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي.

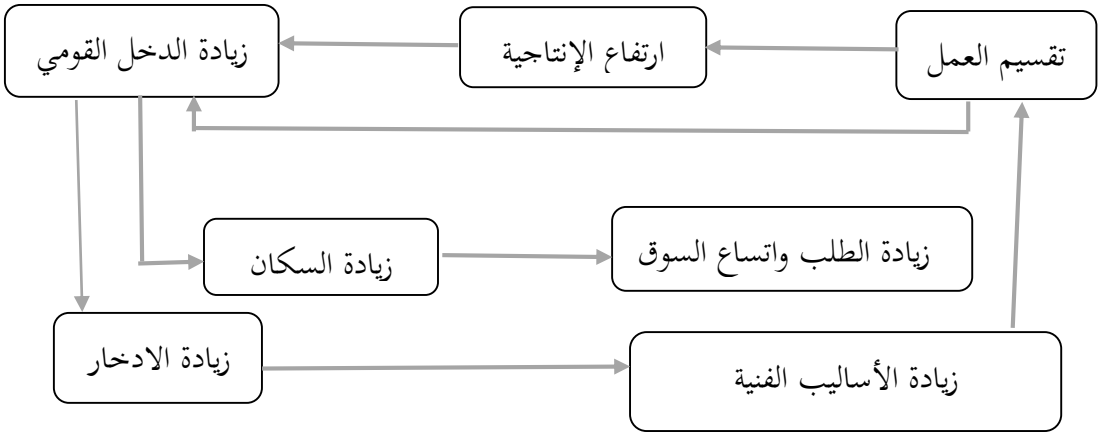
يقول ادم سميث إن تحقيق الزيادة في الثروة(النمو) سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ التخصص وتقسيم العمل، لأنه من شان ذلك أن يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية، واعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر.[48]

بالإضافة إلى ما سبق يرى سميث انه هناك عامل أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال ومصدره ادخار الطبقة الرأسمالية مع توفير بيئة ملائمة تسمح بدفع عملية النمو، و المتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من اجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، فيتحول بدوره إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال فينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان، وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي يؤدي إلى الركود نظرا

[48] بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية "دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، مالية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 54.

لتناقص المردودية في القطاع الزراعي، غير أن هذا الركود يكون مصاحبا لحالة توازن يكون فيها المجتمع ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.[49]

الشكل رقم01: تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: عدة أسماء،" **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي،جامعة وهران ،2009-2010،ص78.

وعلى العموم تبلورت أفكار الكلاسيك في مجموعة من النقاط المشتركة هي :[50]

1- اعتبر الكلاسيك في دراستهم للنمو الاقتصادي بتراكم رأس المال في القطاع الصناعي الذي يكون بمعدلات مرتفعة بسبب ظروف تناقص الغلة التي تسود النشاط الزراعي، وبذلك اعتقدوا أن النشاط الصناعي يمكن أن يقود النمو الاقتصادي.

2- اهتم الكلاسيك بالتقدم التقني و أهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي.

3- اعتبر الكلاسيك أن معدل التراكم الرأسمالي هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي، وهذا المعدل يتحدد على أساس تلك النسبة من أرباح المشاريع التي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة.

---

[49]إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي"**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص 276.
***آدم سميث**: فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي، يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي، اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين "نظرية المشاعر الأخلاقية"، "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها".
[50]صحراوي جميلة ، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر سياسة التحرير المالي في النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة المدية 2016-2017، ص ص 48-49.

4- نادى الكلاسيك بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة.

5- يرى الكلاسيك أن المشكلة السكانية هي إحدى العوامل التي تتسبب في إفساد المناخ الملائم للنمو الاقتصادي، ولها آثار على القطاع الزراعي من حيث تناقص الغلة وارتفاع منتجاته، وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح ملاك الأراضي (نظرية الريع لريكاردو).

ثانيا: تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1772- 1833):

لقد اعتبر **ريكاردو*** أن الأرض هي أساس النمو الاقتصادي، وبناءا على ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو أهم نشاط اقتصادي، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر العيش للسكان، وعالج ريكاردو مبدأ تناقص الغلة ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي. [51]

قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية وهم العمال، الرأسماليون وملاك الأراضي:[52]

الرأسماليون: حسب ريكاردو الرأسماليون يقومون بالدور الرئيسي في النمو الاقتصادي، إذ أنهم يبحثون عن أسواق أوسع لتصريف منتجاتهم بهدف زيادة أرباحهم، مما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة

العمال: هم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو اقل أهمية من الرأسماليين.

ملاك الأراضي: هم الذين يسيطرون على الأراضي و نتيجة ندرة هذه الأخيرة، فهم يحصلون على ريع يتراكم ويتزايد في حالة ازدياد الطلب على منتجاتها.

وقسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاث أقسام و هي: أرباح الرأسماليين، أجور العمال وريع ملاك الأراضي.

---

[51] ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص ص21،22.

[52] حداشي حكيم، **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1990-2010"** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014، ص 59

* ريكاردو: مفكر اقتصادي انجليزي من رواد المدرسة الكلاسيكية و محلل الرأسمالية، أبرز مؤلفاته " مبادئ الإقتصاد القياسي والضرائب1817".

و بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية، وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي.

ثالثا: تحليل روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي (1766-1834):

اشتهر **مالتوس*** بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان، إذ اعتقد أن السكان يزدادون بمتتالية هندسية، في حين أن الإنتاج ينمو بمتتالية حسابية وهذا يؤدي بدوره بالضغط على الموارد باستمرار إذا لم تحدد الزيادة السكانية، و بالرغم من ذلك فإن **مالتوس** اختلف بخصوص عملية النمو وجاء بآراء مهمة للنمو الاقتصادي فاعتبر أن النمو يتمثل في الفرق بين أقصى ناتج قومي ممكن والناتج القومي الفعلي، وتوقع وجود قطاعين، قطاع زراعي بطيء النمو وقطاع صناعي متقدم، حيث اعتبر أن القطاع الزراعي يخضع لقانون تناقص الغلة بسبب ارتباطها بالتقدم الفني والتكنولوجي، عكس قطاع الصناعة الذي يتميز بزيادة الغلة لإمكانية تطبيق التقدم التكنولوجي، كما اعتبر هذا القطاع الأمل الوحيد لامتصاص الزيادة في السكان.

واعتبر **مالتوس** أن النمو المتوازن ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي كما رفض فكرة التوازن التلقائي بين عرض الإدخارات والطلب عليها لأغراض الاستثمار مهاجما قانون ساي (كل عرض يخلق طلب مساوي له) وللحفاظ على مستوى الربحية يرى **مالتوس** أنه يجب أن ينمو الطلب الفعال بالتناسب مع إمكانات الإنتاج.[53]

يرى **مالتوس** أن طبقة العمال لا تدخر وتنفق كل دخلها على الاستهلاك بينما الطبقة الرأسمالية تدخر وتوزع دخلها بين الادخار والاستهلاك، حيث معظم دخلها يتجه للادخار ويتحقق التوازن عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار، كما بين أن الادخار يعني عدم الاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض الأرباح ومن ثم القلة في الاستثمار ومن هنا نادى **مالتوس** بما يسمى الميل الأمثل للادخار، أي أن هناك حد معين من الادخار يحتاج إليه المجتمع لتمويل الاستثمارات التي تحقق أرباح للمستثمرين.

---

[53] بدر شحدة سعيد حمدان، **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2010)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر، غزة، 2012-2013، ص21.

* **توماس روبرت مالتوس:** اقتصادي سياسي انجليزي وباحث سكاني مشهور بنظرياته حول التكاثر السكاني.

كما اعتقد **مالتوس** بأن التقدم الفني والتراكم الرأسمالي يؤديان للتقدم الاقتصادي، وعند تراجع معدل التقدم الفني يظهر قانون تناقص الغلة، مما يؤدي إلى ارتفاع أجور الكفاف ونقص الأرباح وارتفاع تكاليف المعيشة، الأمر الذي يؤدي لوصول اقتصاد لحالة الركود أو السكون.[54]

رابعا: تقييم النظرية الكلاسيكية:

لقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية في مجال تحليلها للنمو الاقتصادي ويمكن اجمالها في ما يلي.[55]

- لأن الكلاسيك من دعاة مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، فإن ذلك أضر من تحليلهم للنمو الاقتصادي، لما لهذا الأخير من تأثر بأدوات السياسات الاقتصادية العمومية.
- عدم صحة النظرة التشاؤمية حول النمو الاقتصادي، ودليل ذلك الحالة الاقتصادية السائدة في العديد من دول العالم.
- تجاهل الكلاسيك للتطور الاقتصادي، واعتبار أن المعارف الفنية من المعطيات التي لا تتغير مع الزمن.
- خطأ النظرة المتعلقة بالأجور و الأرباح، لأنه لم يحدث وأن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف بل بالعكس فقد كانت تتزايد بمعدل كبير، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- تعرض كل من طبقتي العمال و أصحاب الأراضي للتهميش والإنقاص من فضليهما في تحقيق النمو الاقتصادي.

➢ **النظرية الكينزية (1883 -1946).**

عرف **كينز** بانتقاده للاقتصاديين الكلاسيك ومعارضته لقانون ساي، حيث أشار الى أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل والاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، كما استنتج أن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض وإنما تنحصر في جانب الطلب الفعال.

كما اعتبر كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار هو دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل (فكلما زاد حجم التشغيل ارتفع الدخل الكلي)، كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على

---

[54] عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2004)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص30.

[55] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، و أكد أن دالة الإنتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معينة بالعلاقة المعروفة بمضاعف الاستثمار و المعطاة بالصيغة التالية:

التغير في الدخل= المضاعف * زيادة الاستثمار

وبالتالي فإن الدخل والتشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الاستثمار.

فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لا بد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات و ربط معدل النمو بالناتج المحلي، كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكان والتقدم التكنولوجي، ما يظهر أن كينز لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، بل اهتم بالاستقرار الاقتصادي.[56]

أولا: نموذج (هارود – دومار).

يبحث كل من هارود و دومار في الشروط المطلوبة للحصول على النمو الاقتصادي السلس وغير المتقطع في الدخل الوطني، و أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر[57]، حيث أهتم العالمان بمعدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة ودور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني وفترة النموذج بنيت على التأثير المزدوج للإنفاق والاستثمار، حيث يرفع من الطاقة الإنتاجية مما يرفع العرض ويزيد في الدخل مما يعني أن الزيادة في الطلب بالإضافة إلى استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع.[58]

❖ **فرضيات النموذج:**

- غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد مغلق (لاتوجد تجارة خارجية).
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار، والوصول الى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والميل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.

---

[56] زكاري محمد، **دراسة بين النفقات العمومية العلاقة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة بومرداس الجزائر، 2013-2014، ص50.

[57] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008،ص146.

[58] محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية المالية، العدد 7، جامعة الوادي، الجزائر، ص8.

- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائية للسلع الرأسمالية.
- كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد بمستوى الادخار الكلي.

I. نموذج هارود:

تتلخص فكرة هارود في ثلاث تصورات بمعدلات النمو: [59]

❖ **معدل النمو الفعلي G:** هو معدل النمو الجاري الذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار، نسبة رأس المال على الناتج، يساعد على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير.

$$G = \Delta Y/Y \ldots\ldots 1$$

حيث:

Y الدخل الوطني.

ΔY التغير في الدخل.

❖ **معدل النمو المضمون *GW*:** من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه *(I*)* الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج، وهذا يعني أن يتساوى الإدخار مع الاستثمار. $I^* = f(\Delta\gamma)$

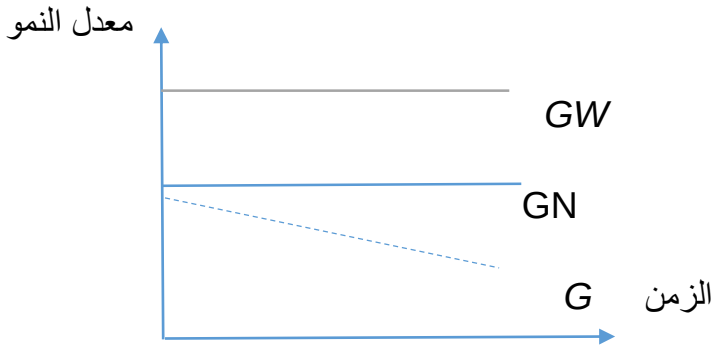
❖ **معدل النمو الطبيعي *Gn*:** ويعرف بأنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة في المدى الطويل، يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشيطين.

❖ **العلاقة بين معدل النمو المرغوب و الفعلي:**

1- إذا كان معدل النمو الفعلي > معدل النمو المرغوب:هذا يعني أن الاستثمار المتوقع يفوق الاستثمار الفعلي في الفترة الجارية للدخل (الاقتصاد يعاني من نقص جزئي في رأس المال)

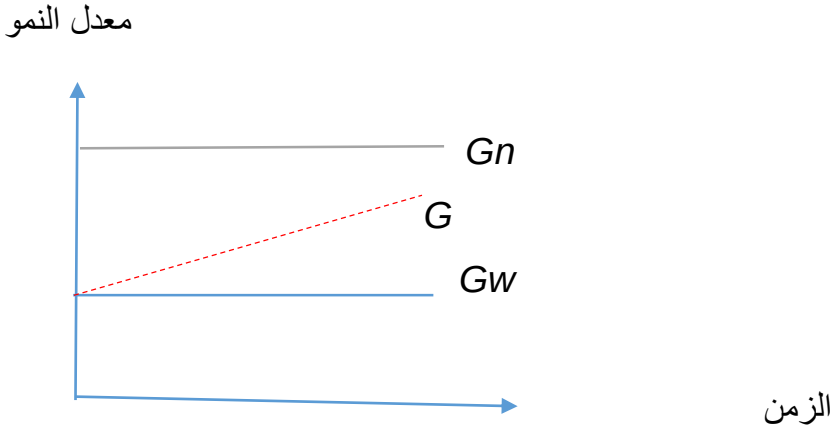
[59] بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص27،28 .

الشكل رقم(2): نموذج هارود في حالة *Gn<Gw*



2- إذا كان المعدل الفعلي < المعدل المرغوب: هذا يعني أن الاستثمار الفعلي يفوق الاستثمار المتوقع (ميل الاقتصاد نحو الركود).

الشكل(3): نموذج هارود في حالة *Gw<Gn*



3 نموذج دومار :

يهدف نموذج دومار إلى توضيح معدل النمو في الاستثمار حيث يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يظل استخدام كاملا باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق الدخل.

ينطلق نموذجه من فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض(متمثلا في زيادة الاستثمار) والزيادة المحققة في جانب الطلب (متمثلا في زيادة الدخل) وذلك على النحو التالي.[60]

✓ **جانب الطلب:**

افترض دومار بأن الادخار الصافي (S) خلال الزمن (t) هو جزء ثابت من خلال الدخل الصافي لنفس الفترة

أي: **St = Syt .....(1)**

S الميل الحدي والمتوسط للادخار.

يتطلب التوازن عبر الزمن أن يتحقق التعادل بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط أي :

It = St.....(2)

بتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نحصل على:

It = St ⇒ It = Syt⇒ Y = I ... ... (3)

وهي النظرية الكينزية لآلية المضاعف.

جانب العرض: هذا الجانب يمكن صياغته بالمعادلة التالية:

Yt = ∂ Kt .....(4)

Yt: الدخل الوطني الصافي عند مستوى التشغيل الكامل في السنة t.

Kt: رصيد رأس المال في بداية السنةt.

∂ : الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهي مقلوب معامل رأس المال

$$\partial = \frac{y}{k} \text{ .....(5)}$$

حيث:

v:معامل رأس المال و يعبر عنه كما يلي:

[60] نادية مسعودي، **دراسة مقارنة الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات PANEL**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر-3-، 2014-2015،ص64-65.

$$v = \frac{k}{y} \quad .....(6)$$

المعادلة (4) السابقة تسري كذلك على الفترة (t+1).

$$Yt+1 = \partial\, Kt+1 \quad ..... (7)$$

و بذلك نحصل على:

$$\Delta Yt = Yt+1 - Yt = \partial\, \Delta\, Kt = \partial\, It \Rightarrow \Delta\, Yt = \partial It \quad .....(8)$$

في حالة التشغيل الكامل حيث العرض يساوي الطلب نجد

$$Yt = \frac{1}{s} It \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

بإجراء التغيرات اللازمة نحصل في الأخير على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta yt}{yt} + \frac{\Delta It}{It} = s\partial \quad .....(10)$$

وعليه من أجل أن يكون النمو متوازنا، يجب على الاستثمار و الدخل أن يتزايدان بمعدل ثابت يعادل $s \times \partial$ و هو معدل النمو المضمون(Gw) معدل النمو الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات.

وفي حالة نمو الاستثمار بمعدل يفوق $S \times \partial$ سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب بسرعة أكبر من زيادة الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية.

في حالة نمو الاستثمار بمعدل أقل من $S \times \partial$ سيؤدي ذلك إلى ظهور البطالة.

ثانيا: <u>الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية.</u>

أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نذكر.[61]

- إهمال" كينز" أو عدم اهتمامه بمسألة خلق الاستثمار للطاقات الإنتاجية، حيث اهتمامه كان منصبا على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل ورأس المال القائم.

[61] العمري الحاج،" **<u>دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر خلال 1995-2009"</u>**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2012-2013،ص 51.

- عدم تعرض" كينز" لحقيقة أن يؤدي الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وركز اهتمامه على الآثار الناتجة عن الاستثمار في مجال الطلب الكلي.

- فرضية ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج صالحة في المدى القصير، أما في الأجل الطويل والمتوسط فهي غير صحيحة.

- عدم واقعية الفرضيات التي تنص على ثبات أسعار الفائدة، وثبات المستوى العام للأسعار.

- يعتبر نموذج" هارود و دومار" بأن الدخل وحده هم من يحدد الادخار، ولكن في الواقع معظم اقتصاديات الدول النامية فإن استثماراتها تتوقف بالإضافة إلى الدخل، كذلك على حجم الصادرات، أي أنه كلما ارتفعت نسبة صادراتها، كلما تمكنت من رفع استثماراتها ومن معدل النمو الاقتصادي.

- عدم صحة فرضية أن الاقتصاد مغلق، سواء بالنسبة للدول المتقدمة التي تستورد الموارد الأولية وتصدر المواد الاستهلاكية، ورغم كل هذه الانتقادات الموجهة لنموذجي" هارود-دومار" وغيرها، فإننا لا ننقص من قيمتهما، لأن نموذجهما لا يزال يستخدمه المسؤولون عن التخطيط الاقتصادي، في تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطط الاقتصادية.

➢ **النظرية النيوكلاسيكية.**

لقد ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي ارتكزت بشكل كبير على تكوين رأسمال إلى جانب العمل باعتباره مصدرا هاما يساهم في زيادة الإنتاجية ومن الاقتصاديين الذين برزوا داخل هذه المدرسة الاقتصادي روبرت سولو.[62]

أولا: <u>نظرية روبرت سولو1956:</u>

يعتبر نموذج روبرت سولو للنمو إسهاما حمل في طياته بذور التطور في نظرية النمو الاقتصاد، فقد حصلت نظريته على بعد جديد سنة1956، وكان ذلك بفضل أبحاثه في كتابه " مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي".

إن نموذج سولو تمت صياغته بطريقة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشائمة لهارود فيما يخص عدم إمكانية حدوث نمو اقتصادي متوازن عند حالة التشغيل الكامل وعدم إمكانية إحلال رأس

[62] مدحت القريشي، **<u>تطور الفكر الاقتصادي</u>**، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 20.

المال بالعمل أو العكس و كانت فكرة سولو تتمحور حول إرجاع التوازن في النمو على المدى البعيد، وثبات تطور النمو وغياب الإحلال بين عوامل الإنتاج المتطورة على المدى القصير.

1. فرضيات النموذج:

يمكن حصر أهم الفرضيات فيما يلي.[63]

- ✓ الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج واحد.
- ✓ الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة في جميع أسواقه.
- ✓ إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال.
- ✓ مدفوعات العمل ورأس المال تقدر حسب الإنتاجية الحدية لهما وهناك مرونة في الأسعار الجارية.
- ✓ دالة الإنتاج هي دالة من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة.

$$y = f(k, L) = k^{\alpha} L^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots 1$$

- ✓ الاستهلاك دالة في الدخل أي

$$c = cy \rightarrow s = (1 - c)y = sy \ldots\ldots\ldots 2$$

- ✓ نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة (عندما ينمو السكان بمعدل n، عرض العمل L هو بالآخر ينمو بنفس المعدل n ونكتب حينئذ.[64]

$$\frac{dlogL}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{L}{dt} = n \ldots\ldots 3$$

2. النموذج القاعدي لسولو.

- **التحليل الرياضي:**

في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي.[65]

$$\boldsymbol{y = \frac{y}{L} = \varphi(k) \ldots\ldots (1)}$$

---

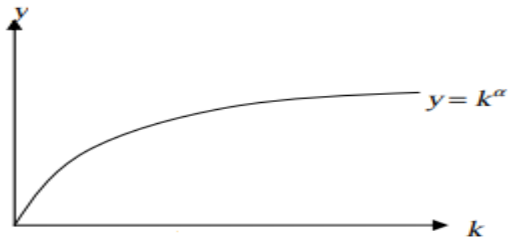
[63] محمد مدحت مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 189،190.

[64] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص118.

[65] دحمان بواعلي سمير، عبد الكريم البشير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مداخلة بعنوان قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي" حالة الاقتصاد الجزائري"، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة شلف، ص ص 5،6. متاحة على: http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires-2008;/com international albachir/com 8.pdf. تاريخ الاطلاع: (2020/03/10).

$$y = \varphi(k) = K^{\alpha} \ldots\ldots (2)$$

والشكل (4) يمثل دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة:



هذا المنحنى يوضح تناقص مردودية رأس المال الفردي.

المعادلة الرئيسية في نموذج سولو تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن.

$$k = \frac{dk}{dt} = I - \delta k \ldots (3)$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال – الإهتلاك بالنسبة الثابتة -δ وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة إلى تساوي الاستثمار I مع الادخار S.

نكتب حينئذ:

$$I = S = sY \ldots (4)$$

$$K = s\dot{Y} - \delta K \ldots\ldots (5)$$

ومن جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{k}{L} \rightarrow \log(k) = \log(k) - \log(L) \ldots\ldots (6)$$

$$\rightarrow \frac{dlogk}{dt} = \frac{k}{k} = \frac{k}{k} - \frac{L}{L} = \frac{sy - \delta k}{k} - \frac{L}{L} \ldots\ldots (7)$$

وبافتراض التوازن في سوق العمل فإننا نكتب.

$$\frac{L}{L} = n \frac{dlogL}{dt} = n \rightarrow \log L = \int ndt = nt + c_0 \ldots\ldots (8)$$

$$\rightarrow L_t = e^{nt + c_0} \ , L_O = e^{C_0} \ldots\ldots (9)$$

$$\rightarrow L_t = L_0 e^{nt} \quad \ldots\ldots(10)$$

ومنه تصبح المعادلة كالتالي:

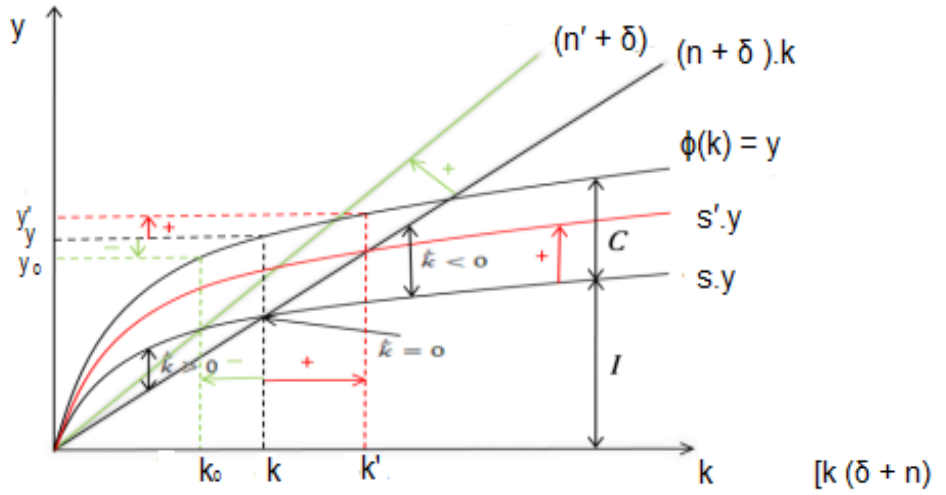
$$\frac{k}{k} = \frac{sy}{k} - \delta - n = \frac{sy}{k} - \delta - n \ldots\ldots(11)$$

وهو ما يعطينا المعالة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس الفال الفردي .

$$k = s.\varphi(k) - (\delta + n)k \ldots\ldots(12)$$

- **التمثيل البياني:**

الشكل(5): التمثيل البياني لنموذج سولو، مرفوق بتبيان تأثره بالتغيرات الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الباحثتين، انطلاقا مما تم تقديمه عند دحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره ص 7-8.

يلخص لنا هذا التمثيل البياني ببساطة واختصار كل معطيات الاقتصاد، كونه يحدد نسبة التغير في رأس المال الفردي حيث تعطي نسبة التغير في k بالفرق بين المنحنيين s.y و $(K(\delta + n))$ وعند التقاطع يعطينا.

$$\frac{k}{k} = 0 \rightarrow k = 0 \ , k = k$$

وهي الحالة التوازنية، وخارج هذه الحالة يكون لدينا:

$$k_0 < k^* \leftrightarrow k > 0$$

$$k_0 > k^* \leftrightarrow k < 0$$

في الحالة الأولى رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد، ويكون عندنا هنا ما يسمى بتعزيز –تقوية- رأس المال في الاقتصاد، أما في الحالة الثانية فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص وهو ما يسمى توسيع رأس المال .

- **أثر الزيادة في معدل الاستثمار:**

إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن إن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار ر في الاقتصاد، وبالتالي السؤال الذي يطرح هنا الآن هو: ما هو أثر مثل هذه الصدمة على كل من k و y؟

و يمكن الإجابة على هذا السؤال يمكن الاستفادة من الشكل السابق، حيث نلاحظ أن أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو يكون ذات صدمة إيجابية، أي أنه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة وبالتالي معدلات استثمارية كبيرة فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلد محل الدراسة[66].

- **أثر زيادة النمو الديموغرافي:**

الزيادة في معدل النمو السكاني تفرض ضغوطاً قوية على تراكم رأس المال وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي أي مقام النسبة (k/L) وبالتالي زيادة عرض العمل.

من الشكل السابق نستنتج أن الضغوط الديموغرافية ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما كانت هناك معدلات ديموغرافية كبيرة كلما كانت هناك آثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل[67].

- **خصائص الحالة التوازنية:**

يتحدد التوازن في نموذج سولو للنمو بالشرط التالي:[68]

$$K = Sk^{\alpha} - (n + \delta)k = 0 \ldots..(1)$$

[66] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص120.
[67] دحمان بواعلي سمير، عبد الكريم البشير، مرجع سبق ذكره، ص8.
[68] نفس المرجع السابق، ص10.

$$\rightarrow k = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \ldots\ldots(2)$$

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هذه يعطي كما يلي:

$$y = \varphi(k) = k^{\alpha} \rightarrow y = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \ldots\ldots(3)$$

3. انتقادات نموذج سولو:

تعرض نموذج سولو للعديد من الانتقادات والتي أهمها:[69]

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال و العمل.
- أهمل سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وإبقاءه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.
- افترض النموذج لتماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.
- افترض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في البلدان المتخلفة.

ثانيا: نظرية شومبيتر.

ركز شومبيتر على دور المنظم المبتكر في دفع عجلة النمو الاقتصادي بتقديم ابتكارات جديدة، حيث يفترض وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة، ولكنه في حالة توازن راكد أو التدفق الدائري الراكد، ويستطيع المنظم كسر هذا التدفق من خلال الابتكار الذي يخلق الأرباح ويطمع المنظمين الآخرين الى فعل ذلك، ويصل الاقتصاد بذلك إلى حالة من الرواج مصحوبة بالاكتشافات، ولما تنتهي هذه الموجة من الرواج يعود الاقتصاد إلى وضع السكون، ويبدأ المنظمون في عرض ابتكارات جديدة، ويبرز الابتكار من جديد.

ثالثا:أهم الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية.

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى، التي لا تقل أهمية، كالنواحي الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

---

[69] بن يحي نسيمة، **أثر صدمات ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2014)**، مذكرة لنيل شهاددة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، جامعة المدية، 2013-2014، ص ص 34،35.

- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية، حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير، بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك، مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.

➢ **نظريات النمو الداخلي.**

الخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال الذي يتميز بخاصية التراكم الإرادية من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فمن أجل الحصول على نمو مستقر ذاتيا لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم تحت مبدأ المردودية المتناقصة.[70]

جاءت نظرية النمو الداخلي كردة فعل عن عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية، عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، وعدم تمكن بعض الدول من تحقيق معدلات نمو مرتفعة رغم تزايد مستوى التكوين الرأسمالي بها، وقدمت نظرية النمو الداخلي إطار نظري لتفسير أسباب ومصادر النمو الاقتصادي الذي يتميز ب:[71]

- تنويع مصادر النمو لتشمل رأس المال غير المادي بشقيه(البشري والتكنولوجي)، ورأس المال العام، واعتبارا أن النمو يستمد قوته من الداخل، ومن ثم يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي حتى في ظل ثبات حجم السكان ومخزون رأس المال.

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصور عدة: كتزويد أطراف النشاط الاقتصادي بالبنية الأساسية اللازمة، تمويل ورعاية برامج التعليم، تأمين الاستقرار السياسي، حماية حقوق الملكية الفردية.

---

[70] Ahmed Zakane**, Dépense publiauesproductuve, croissance à long term et politique, Essai d'an alize économétrique appliquée ou cqs de l'Algérie**, Théses pour optenir du diplôme de doctorat d'tat en sciences économiques, université d'Alger, 2002-2003, p54.

[71] جمال بلخباط، **" جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014-2015،ص97.

- إن إيرادات رأس المال ليست متناقصة بل متزايدة، أو على الأقل ثابتة، وذلك نتيجة للوفرات الإيجابية المحققة، مما يفسر الواقع الذي يعمق التباعد بين الدول الفقيرة والغنية.

- اعتماد النمو في الأجل الطويل على عوامل مؤسسية، بإعطاء دور أكبر للمؤسسات العامة والخاصة في تحقيق النمو، من خلال تكثيف تبادل المعلومات الفنية بين أطراف النشاط الاقتصادي، سواء العامة أو الخاصة منها.

أولا: نموذج AK.

إن المشكل في نماذج النمو الخارجي هو إخفاء النمو على المدى الطويل بسبب تحدب دالة الإنتاج، وتتميز هذه النماذج بخاصية رئيسية هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال (غياب صفة تناقص غلة الحجم)، وعليه رأس المال هو عنصر يهدف إلى التراكم التلقائي لحصة الأعوان، ولابد من الحصول على نمو محمي ذاتيا أن تكون هذه تلقائية للتراكم لا تتوقف من قبل الإنتاجية الحدية المتناقصة.[72]

الطبعة الأكثر بساطة لهذه النماذج هي دالة AK(REBELO,1991).

$$\begin{cases} Y = AK \\ K = sY \end{cases}$$

حيث:

Y: الناتج K: رأس المال S: نسبة الادخار A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A أثبتت بالموازاة أن رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج.

برر REBELO هذا الاختيار بأخذه بعين الاعتبار العمل على أنه رأس المال أو العامل البشري الذي هو تراكمي (تجميعي) وأضاف رأس المال العيني فأعطى بذلك مفهوم رأس المال الموسع K .

وانطلاقا من المساواة K=Sy، نستخرج نسبة النمو $g = \frac{\dot{k}}{k}$: sA =

[72] أحمد هدروق، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى "دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال افريقيا"**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ص51.

ومن هذا الشكل نموذج AK ظهر بسيط جدا ولم يسمح بأخذ قدر كبير من إسهاماته، و عليه لم يقدم REBELO النموذج على هذا الشكل باعتقاده أن سلوك الادخار داخلي.

ثانيا: نموذج لوكاس.

ركز لوكاس على أهمية دور رأس المال البشري، كمحرك للنمو في ظل عدم كفاية تراكم رأس المال المادي في تحقيق النمو المستمر، وهي فكرة تناولها سولو في تحليله الكمي للنمو من خلال كفاءة القوة العاملة،يفرق لوكاس بين رأس المال العيني ورأس المال البشري، فتراكم رأس المال البشري يعطي مكاسب جديدة على المستوى الذاتي لصالح الكفاءات الفردية أو إنتاجية العامل، أما على المستوى الكلي فينعكس بزيادة الاستثمار في التدريس والتدريب لدفع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وعلى هذا الأساس اقترح لوكاس أن تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:[73]

$$Y=c+k^{*}+\delta k = AK^{b}(uH)^{1-b} \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث:

Y: يمثل الإنتاج.

k^{*}: الجزء غير المستهلك في إنتاج رأس المال العيني.*

$$k*= Y - C \quad \ldots\ldots(2)$$

بينما يعطى تراكم رأس المال البشري بالعلاقة التالية:

$$H*+\delta H = B(1-U)Hi \quad \ldots\ldots(3)$$

حيث:

δH مخزون رأس المال البشري.

H^{*} *تغير مخزون رأس المال البشري.*

$(1-U)$ *الوقت المخصص للتعلم.*

B *مقدار الفعالية .*

ثالثا: نموذج (MRW,1992) .

[73]صباح فاضل، صبرينة طكوش،**" أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال1990-2014"**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، المجلد20، العدد02،2016،ص178.

دالة إنتاج من نوع كوب دوغلاس مع عوائد سلمية ثابتة وعوائد رأس المال متناقصة.

تمثيل النموذج:

دالة إنتاج الاقتصاد من نوع Douglas-Cobb وتكتب:

$$Y = K_t^{\alpha} H_t^{\beta} (A_t L_t)^{1-\alpha-\beta} \dots\dots (1)$$

Atا لتقدم التكنولوجي، Ltالعمل، Htمخزون رأس المال البشري، Kt مخزون رأس المال المادي.

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات :

- حافظ النموذج على نفس فرضية سولو بالنسبة لنمو كل من العمل والتقدم التكنولوجي حيث:

  ينمو العمل بمعدل خارجيnوهو نفس معل النمو السكاني $e^{nt} = L_0 L_t$

  التقدم التقني خارجي وينمو بمعدل x، حيث $A_t = A_0\, e^{xt}$

- يفرض النموذج أن نسبة من الإنتاج تستثمر في تراكم كل نوع من رأس المال (المادي والبشري)

  بالإضافة إلى اندثارهما بنفس المعدلδ كما يلي:

$$\dot{H} = sH\, Yt - \delta Ht \quad و \quad \dot{k} = sK\, Yt - \delta kt \dots\dots (2)$$

- العوائد السلمية ثابتة في المستوى الجزئي و متزايدة في المستوى الكلي.

للتبسيط نضع الشكل المركز لمتغيرات النموذج:

$$\widehat{K_t} = \frac{k_t}{L_t A_t} \qquad \widehat{h_t} = \frac{H_t}{L_t A_t} \dots\dots (3)$$

وتصبح دالة الإنتاج:

$$\hat{y}_t = \frac{y_t}{A_t L_t} = \hat{k}_t^{\alpha}\, \hat{h}_t^{\beta} \dots\dots (4)$$

يفرض النموذج أن رأس المال البشري يتراكم بنفس تقنية تراكم رأس المال المادي مما يسمح بالتعبير عنه بوحدات مادية وليس بوحدات زمنية، ويتطور رأس المال البشري بتطور المعارف بفضل التربية والتعليم واللذان يخضعان لجهد اقتصادي، حيث تصبح معادلتي تراكم رأس المال المادي والبشري الفعلية كما يلي:

$$\hat{k}_t = s_k \hat{y}_t - (n+x+\delta)\hat{k}_t \dots\dots (5)$$

$$\hat{h}_t = s_n\hat{y}_t - (n + x+\delta)\hat{h}_t \text{.....(6)}$$

قيم رأس المال المادي والبشري الفعلية في حالة التوازن هي:

$$\hat{k} = \left(\frac{s_k^{1-\beta} s_h^{\beta}}{n+x+\delta}\right)^{\frac{1}{(1-\alpha-\beta)}} \text{.....(7)}$$

$$\hat{h} = \left(\frac{s_k^{\alpha} s_h^{1-\alpha}}{n+x+\delta}\right)^{\frac{1}{(1-\alpha-\beta)}} \text{.....(8)}$$

بإحلال العبارتين السابقتين في دالة الإنتاج الفردي وبإدخال اللوغاريتم نحصل على:

$$logy_t = logA_0 + xt - \frac{\alpha+\beta}{1-\alpha-\beta}\log(n + x + \delta) + \frac{\alpha}{1-\alpha-\beta}\log(s_k) +$$

$$\frac{\beta}{1-\alpha-\beta}\log(s_h) \text{.....(9)}$$

نستنتج من نموذج MRW أن مستوى الإنتاج الفردي مرتبط بشكل موجب بمستوى التقدم التكنولوجي ومعدل الاستثمار في رأس المال المادي وكذا بمعدل الاستثمار في رأس المال البشري وبشكل سلبي بمعدل النمو السكاني.

رابعا: نموذج (Benhabib-spiegel,1994).

في عام 1990 لاحظ رومر أن دور رأس المال البشري يتمثل في تأثيره المباشر في الإنتاجية بتحديده لقدرة الدول على خلق الابتكارات والتقنيات الجديدة الملائمة للإنتاج، وانطلاقا من هذا قام بن حبيب وسبيجل عام 1994 بصياغة نموذج يضم هذه الابتكارات في دالة كوب دوغلاس على النحو التالي:[74]

$$y = A(H)K^{\beta}L^{1-\beta} \text{.....(1)}$$

حيث تم تضمين رأس المال البشري في دالة التقدم التقني وليس كمدخل للإنتاج كما في حالة رأس المال المادي والعمالة، ومن بعد تم تحديد مكونات دالة التقدم التقني لتحتوي على حجم رأس المال

[74] أحمد هدروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 66، 67.

البشري يعكس المقدرة المحلية على الابتكارات، وعلى تعبير يحتوي على الفجوة التقنية التي يتوجب عبورها، وكذلك على معدل النمو التقني الذي يتحدد خارجيا.

وكما هو الحال في تحديد دالة التقدم التقني فقد اقترح بن حبيب وسيجل أن تأخذ الدالة الشكل الأسي على النحو الآتي

$$A(H) = e^{g(h)} \ldots\ldots(2)$$

وبمفاضلة دالة الإنتاج مع رأس المال البشري نحصل على الغنتاجية الحدية لرأس المال البشري كالآتي:

$$\frac{\partial y}{\partial H} = g(H)e^{g(H)}K^{\beta}L^{1-\hat{\beta}} = g(H)\hat{Y} \ldots\ldots(3)$$

هذا وقد اقترح أن تأخذ الدالة g(H) الشكل الآتي:

$$g(H) = C + gH + mH\left(\frac{\hat{Y}-Y}{Y}\right) \ldots\ldots(4)$$

حيث g يمثل معدل التقدم التقني المحلي، و m هي معدل تفشي التقنيات من الخارج، و*y هو ناتج الدولة في مجال التقدم التقني.

وبالتالي يمكن تقدير دالة الإنتاج على أساس هذه الصياغة والحصول على معدل عائد رأس المال البشري.

المطلب الثاني: علاقة القوانين و التشريعات بالنمو الاقتصادي.

لقد أبرزت الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي أهمية المزج الاقتصادي بالقانوني للخروج بنموذج تشريعي من شأنه المساهمة في تعزيز ودفع عجلة النمو الاقتصادي، فالقوانين والتشريعات تشكل ركيزة أساسية و مفصل مهم من مفاصل التنمية و التطور والنمو و الازدهار الاقتصادي.

إن رفع معدلات النمو الاقتصادي و تعزيز التنافسية في الاقتصاد و تعزيز مكانته وحضوره الإقليمي والدولي وزيادة حيوية البيئة الاستثمارية، مناط بوجود بيئة قانونية وتشريعية محلية محفزة على العمل و الريادة و الإنتاجية و الابتكار، ذلك لأن التشريعات الملائمة من شأنها ضبط إيقاع الحركة الاقتصادية للاتجاه الذي يحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في إطار العدالة والمسؤولية

والحوكمة، وأن لكل دولة ظروفها الاقتصادية التي يتم من خلالها تحديد و تطوير وإدراج وسن القوانين و التشريعات التي من شأنها تحسين معدلات النمو للبلد، لذلك هناك أفكار رئيسية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في القوانين.

- ✓ الفكرة الأولى: تقوم على أن الأسس القانونية للنشاطات الاقتصادية يجب أن تكون نزيهة وشفافة و فعالة وعادلة.
- ✓ الفكرة الثانية: النمو الاقتصادي يحتاج إلى الحوكمة الرشيدة، بمعنى زيادة فعالية الأجهزة الحكومية و تحسين جودة خدماتها والسيطرة على الفساد.
- ✓ الفكرة الثالثة: قيام الحكومة بسن قوانين تكفل حقوق المواطنين بما فيها القوانين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنحهم الفرص للابتكار و الإبداع وزيادة قدرتهم على إبداء آراءهم في مسائلة الحكومة.

من أهم ما يمكن من خلاله تقييم مستوى اقتصاد دولة ما، هو مدى جودة وشفافية وقوة القوانين لذلك البلد أولا، ثم مدى الالتزام بتطبيق تلك القوانين ثانيا، وهو ما يسمح بجذب الاستثمارات المحلية والخارجية وتعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال بغية رفع معدلات النمو للبلد وضمان استقراره وضبط إيقاع الحركة الاقتصادية، ومن بين الدول التي تسعى جاهدة لتطوير اقتصادها و جعله من بين أفضل الاقتصاديات في العالم نذكر:

الإمارات: بفضل المنظومة العصرية الإماراتية التي قامت بدراسة و تطوير التشريعات والقوانين الاقتصادية التي تواكب النمو الاقتصادي الذي تشهده الدولة جعلت من هذه الأخيرة مركزا عالميا لكسب ثقة المستثمرين وجعلها القبلة المفضلة لهم من أجل إطلاق أعمالهم وممارسة أنشطتهم، وحرص الشركات العالمية على افتتاح فروعها ومراكزها في الدولة وهو ما أدى إلى رفع معدلات النمو في البلد، وجعلها من أفضل 20 اقتصادا تنافسيا في العالم.

دبي: إن مركز الشؤون القانونية في دبي يعكف على دراسة حزمة من التشريعات والقوانين المحلية والاتحادية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على اقتصاد دبي أهمها قانون التحكيم الاتحادي، قانون الشركات التجارية، قانون المنافسة، مجموعة قوانين حقوق الملكية الفكرية وغيرها، كما قدم استشاراته في مختلف القضايا القانونية والتشريعية ذات التأثير على اقتصاد دبي والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

قطر: أسهمت القوانين والتشريعات القطرية على توفير بيئة واعدة وحوافز استثمارية ووجود منظومة تشريعية إدارية تشجع على ممارسة الأعمال ودخول غير القطريين سوق المال القدري ومنح فرص في مشاريع البنى التحتية وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، وغيرها من القوانين التي ساهمت في تعزيز ورفع معدلات النمو في الدولة وإعطاء الاقتصاد الوطني مزيدا من الثقل الدولي في العالم

خلاصة:

في غياب نظرية نهائية حول النمو الاقتصادي فان النظرة لهذا المفهوم الاقتصادي صقلت بالواقع و غيرت بالتجارب بداية من الأعمال الأولى للاقتصاديين الكلاسيك و الذين ربطوا مستوى الإنتاج بكل من رأس المال و العمل، وبينوا أن زيادة رأس المال والعمل تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج ومن ثم النمو، وبعدها وبتأثر الاقتصاديين النيوكلاسيكيين بالثورة الصناعية و ما حملته من اختراعات تقنية التي أدت إلى رفع مستويات الإنتاج، انتبهوا إلى أهمية عامل التقدم التقني كأحد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، حيث توصل سولو إلى نموذج النمو في الأجل الطويل من خلال صياغة مجموعة من المعادلات التي ربطت بين الإنتاج و لعمل و تراكم رأس المال و التقدم التقني ، ثم نظريات النمو الداخلي التي طورت مجموعة من النماذج التي تعكس أسباب النمو مما يتيح زيادة مستدامة في الإنتاج ومستوى المعيشة الوطني.

وعلى عكس النظريات النيوكلاسيكية التي تعتقد أن النمو هو نتيجة لعوامل تتحدد خارج النموذج بما في ذلك التقدم التقني، فان هذه النظريات تفسر النمو على انه نتيجة تراكم عوامل داخلية.

وقد كانت هذه النماذج محورا للعديد من الأعمال النظرية و التجريبية لدراسة علاقة النمو الاقتصادي وعدد مختلف من الظواهر الاقتصادية المؤثرة منها القوانين والتشريعات التي تطرنا إليها في هذا الفصل، فالقوانين و التشريعات تشكل ركيزة أساسية ومفصل مهم من مفاصل التنمية و التطور والنمو و الازدهار حيث أنها تساهم في تعزيز ودفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى مدى جودة وشفافية هذه القوانين ومدى الالتزام بتطبيقها مما يسمح بوجود بيئة قانونية وتشريعية محلية محفزة على العمل و الريادة و الإنتاجية والابتكار، ذلك لأن التشريعات الملائمة من شأنها ضبط إيقاع الحركة الاقتصادية للاتجاه الذي يحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في إطار العدالة والمسؤولية والحوكمة، مما يسمح بجذب الاستثمارات المحلية و الخارجية وتعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال بغية رفع معدلات النمو للبلد وضمان استقراره.

الفصل الثاني: أثر القوانين والتشريعات على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط (1996-2020)

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للقوانين و التشريعات و النمو الإقصادي التي شملها الفصل الأول، نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل بعملية القياس الكمي التي أصبحت لع أهمية بالغة في الوقت الحاضر باعتباره أداة أساسية تقدر معالم النظرية الإقتصادية باعطائها تقديرات تجعلها أكثر منطقية وقبولا، وذلك بالإعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي التي سنستعملها في تحليلنا للنتائج، ومن أجل هذا سنتعرف على المتغيرات وطرق التقدير المناسبة لهذا النوع من النماذج، أما الجزء الأخير فيتناول تحديد و تقدير النموذج الملائم لتحليل نتائج التقدير تحليلا اقتصاديا، وهذا بعد التعرف على خطوات انجاز الدراسة بدءا بمجتمع الدراسة، متغيرات الدراسة، طرق التقدير وأخيرا النتائج المتوصل إليها، لهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في تحليل العلاقة بين القوانين و التشريعات و النمو الإقتصادي.**
- **المبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر القوانين والتشريعات على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط (1996-2018).**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في تحليل العلاقة بين النمو الإقتصادي والقوانين والتشريعات.

حتى نتمكن من الإجابة على اشكالية الدراسة و ما تتطلبه من معلومات سنتطرق في هذا المبحث الى الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة، ثم نبين مصادر بياناتها، وبذلك يتسنى لنا اثبات أو نفي الفرضيات ومن ثم استنتاج النتائج.

المطلب الأول: مجتمع و متغيرات الدراسة.

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات التطبيقية على العينة المأخوذة منه، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على هذه الدراسة.

❖ **أولا: مجتمع الدراسة.**

تتكون عينة من 12 بلد وهي: الجزائر، تونس، المغرب ، مصر، الأردن، البحرين، الكويت، مالطة، المملكة العربية السعودية، عمان، لبنان، ،جمهورية ايران،تم اختيار هذه العينة طبقا لمعيار مدى توفر بيانات محل الدراسة لكل السنوات فترة الدراسة 1996-2018.

❖ **ثانيا: متغيرات الدراسة:**

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج على النحو التالي:

- **المتغير التابع: النمو الإقتصادي.**

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما و صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إذ يعد أساس قياس النمو الاقتصادي.

- **المتغيرات المستقلة:**

- **1- سيادة القانون(Rule of low):** يقيس مدى ثقة الوكلاء و المتعاملين في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما الإبقاء بالعقود، وحماية حقوق الملكية وعمل الشرطة والمحاكم، وكذلك احتمال وقوع الجريمة و العنف.

- **2- جودة التشريع(regulatory Quality):** تتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة حقوق الأفراد مهما كانت توجهاتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتطبيق القوانين المشروعة بما يضمن ارساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع، و هذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.

3- الإنفتاح التجاري (OPEN): حيث تم ادراج مؤشرين للإنفتاح التجاري وهي:

- مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4- قوة رأس المال(k): يعبر عنها باجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

5 – قوة اليد العاملة(L) .

المطلب الثاني: التعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة.

يستعرض هذا المطلب الإطار القياسي المتبع في دراسة أثر القوانين و التشريعات على النمو الإقتصادي لدول الشرق الأوسط و شمال افريقيا (1996-2018) و هذا من خلال بيانات بانل المتوازنة، ومنه سيتم فيما يلي تعريف بيانات بانل و النماذج الأساسية في تقديرها .

❖ **أولا: تعريف بيانات بانل.**

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت

لفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل ب "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن[75]".

والجدير بالذكر، بأن هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات " Data Longitudinal" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل ، ّ بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (Data Panel).

❖ **ثانيا: أهمية استخدام نماذج بانل:**

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي ، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية[76]:

•الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكيا□م مثل : تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات البانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.

• القدرة على تحديد بعض الظواه ر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم ، وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.

• يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية . وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.

---

[75] Dielman, 1989, **« Pooled Cross-Sectional and time series data analysis »**, Texas Christian University, USA, P 06

[76] بدراوي شهيناز،مرجع سبق ذكره ص 202.

• تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل ، وهذا ما يؤثر ّ إيجابيا على دقة المقدرات .

• تعتبر معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.

• في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ "Heteroscedasticity" الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها ، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية[77].

• إن استخدام معطيات البانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity).

❖ **ثالثا :النماذج الأساسية لتقدير بيانات بانل :**

يمكن تقدير بيانات بانل باستعمال 3 طرق مختلفة هي : نموذج الإنحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية، وفيما يلي الشكل العام لهذه النماذج:

1 : الصيغة العامة لبيانات بانل:

اذا كانت هناك N من المشاهدات المقطعية في فترات زمنية عددها T فإن الصيغة الأساسية التي اقترحها w. green لانحدار بيانات بانل تكون على الشكل التالي:[78]

$$y_{it} = \alpha_i + \beta x_{(it)} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots(1).$$

حيث:

[77] Peracchi. F, 2001, **« Econometrics »,** England, John Wiley et Sons LTD, p 397.

[78] نوفل بعلول،**أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري –دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-** أطروحة دكتورة - تخصص مالية وبنوك في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي 2017-2018 ،ص185.

t=1,2,3.....T الفترات الزمنية.

I= 1,2,3.....N البيانات المقطعية.

y_{it} المتغير التابع.

$x_{(it)}$ المتغيرات المستقلة

ε_{it} حد الخطأ العشوائي للوحدة I والزمن t.

β قيمة الميل خط الانحدار.

وبالتالي يكون ترتيب المعطيات في نماذج بانل على حسب بعدين، حيث يمثل الأول الأثر الفردي والثاني هو الزمن الذي تمت فيه مشاهدة بيانات الأفراد، وعليه في كل فترة زمنية t يتم ملاحظة n فرد ويكون عدد المشاهادات الكلية في النموذج عبارة عن جداء n*t.

2 صيغة نموذج الانحدار التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث يكون فيه الحد الثابت α هو نفسه لجميع الوحدات المقطعية في هذه الحالة يعامل النموذج بطريقة كلاسيكية حيث تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (ols) في تقدير معلماته التي تعطي مقدرات وتسقة وكفؤ و بإعادة كتابة النموذج في المعادلة الأولى نحصل على نموذج الإنحدار التجميعي و يكتب بالصيغة الآتية:[79]

$$y_{it} = \alpha_i + \beta x_{(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i=1,2.....N \qquad t=1,2.....T.....(2).$$

حيث أن:

$$var(\varepsilon_t) = \sigma_\varepsilon^2 \quad , \quad E(\varepsilon_{it}) = 0$$

[79] مجدي الشريحي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على النمو الإقتصادي في الدول العربية**، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الإقتصاديات الحديثة ،2013، ص 16

3- صيغة نموذج التأثيرات الثابتة:

الهدف من نموذج التأثيرات الثابتة، هو معرفة سلوك كل المجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة الى اخر مع بقاء معاملات الميل B_I ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة التالية:[80]

$$Y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_J X_{J(it)} + \varepsilon_{it} \quad , \quad i = 1,2 \dots\dots, N \quad t = 1,2 \dots\dots T. \quad \dots (3)$$

حيث أن:

$$var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2 \qquad و \qquad E(\varepsilon_{it}) = 0$$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LEAST SQUARES DUMMY VARIABLE MODEL)، وبعد اضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل التالي.

$$Y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d D_d + \sum_{i=1}^{K} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad , i = 1,2 \dots N$$

$$, t = 1,2 \dots . T \quad .,. (4).$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلة المقطع B_0 ليصبح النموذج كما يلي:

[80] مجدي الشريحي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على النمو الإقتصادي في الدول العربية**، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الإقتصاديات الحديثة، 2013، ص 16

$$Y_{it} = \sum_{d=1}^{N} a_d D_d + \sum_{i=1}^{K} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2 \dots N$$

$$,t = 1,2 \dots . T \quad \dots . (5)$$

3- صيغة نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقدار صفر وتباين مساوي σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.[81]

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة، في هذا النموذج سوف يعامل معامل القطع $B_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ .

$$B_{0(i)} = \mu + v_i \quad ,i = 1,2 \dots \dots \dots N \quad \dots \dots \dots . (6).$$

وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية بالشكل الآتي:

$$Y_{it} = \mu + v_i + \sum_{i=1}^{K} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2 \dots N$$

$$,t = 1,2 \dots . T \quad \dots . (7)$$

حيث أن :

v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i .

[81] عابد بن ععابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد 1، 2010، ص:19.

ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (error Components model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما : v_i و it ، يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$ ومنه ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي :

$$w_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

$$E(w_{it}) = 0$$

$$var(w_{it}) = \sigma 2v + \sigma 2\varepsilon$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين w_{it} وw_{is} لا يساوي الصفر

$$\text{cov}(w_{is}, w_{it}) = \sigma^2 \quad v \neq 0, \quad t \neq 0.$$ أي

وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعلمة GLS.

رابعا: الإختبارات الأساسية لاختبار نموذج بيانات بانل:

1- اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange) :

يكون تطبيق اختبار مضاعف "Lagrange" على هذه المشكلة مقترحا من طر ف كل من (Breusch and Pegan)(1980) ، بحيث يعتمد هذا الاختبار على بواقي تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)،وتعطى صيغته كالتالي[82]:

$$LM = \frac{NT}{2(N-1)}\left[\frac{\sum_{i-1}^{N}(\sum_{t-1}^{T}\hat{\varepsilon}_{it}^2)^2}{\sum_{I-1}^{N}\sum_{t-1}^{N}\hat{\varepsilon}_{it}^2} - 1\right] \quad \rightarrow \quad X_1^2$$

[82] بدراوي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 204.

وكما هو موضح أعلاه فإن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة.

أما فيما يخص فرضية العدم والفرضية البديلة ، فهي ممثلة بالشكل التالي.

$$H_0: \sigma_u^2 = 0$$

$$H_1: \sigma_u^2 \neq 0$$

2 اختبار Honda:

من عيوب مضاعف" Lagrange" هو ما يتعلق بالفرضية البديلة ، بحيث تتضمن شرطا وهو أن يكون تباين الأثر الفردي غير معدوم مما يعني أنه قد يكون موجبا أو سالبا وهذا ليس له معنى بالنسبة للتباين، ومن أجل التخلص من هذا العيب اقترح (Honda 1985) اختبار أحادي الجانب وسهل الاستخدام لأنه يستلزم مقارنة الجذر التربيعي لإحصائية Breusch and Pegan بقيمة التوزيع الطبيعي المعياري. وبالتالي تكون إحصائية Honda كما يلي[83]:

$$LM = \sqrt{\frac{NT}{2(T-1)}}\left[\frac{\sum_{i-1}^{N}(\sum_{t-1}^{T}\hat{\varepsilon}_{it}^2)^2}{\sum_{I-1}^{N}\sum_{t-1}^{N}\hat{\varepsilon}_{it}^2} - 1\right]$$

3 اختبار Hausman(1978):

يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة و العشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، حيث تستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التاثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة وتتبع احصائية هوسمان توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية مقدارها k.

كما يستعمل هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذجي الاثار الثابتة و العشوائية و أيهما الأفضل لبيانات الدراسة حيث فرضية العدم فيه أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة، في حين أن

[83] نفس المرجع السابق، ص 205

الفرضية البديلة تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وتعطى علاقة اختبار Hausman بالصيغة التالية:[84]

$$H = (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})[var(\hat{\beta}_{ols}) - var(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1}(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$$

حيث أن:

$(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$ تمثل الفرق بين نقدرات التأثرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.

$[var(\hat{\beta}_{ols}) - var(\hat{\beta}_{GLS})]$ هي الفرق بين مصفوفة التباين و التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة و العشوائية.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي:

إذا كانت قيمة الحسوبة أكبر من قيمو كاي تربيع (K)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية.

[84] نوفل بعلول، مرجع سبق ذكره ، ص189.

المبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر القوانين والتشريعات على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط (1996-2018).

سنقوم في هذا المبحث بالتحليل القياسي لتأثير القوانين والتشريعات على النمو الاقتصادي لعينة من دول شمال افريقيا والشرق الاوسط خلال فترة (1996-2018)، وهذا بتطبيق كل من بيانات بانل الساكن، وبتطبيق مجموعة من الإختبارات لمعرفة العلاقة بين المتغيي التابع والمتغيرات المستقلة.

المطلب الأول: نموذج و مصدر الدراسة.

الفرع الأول: توصيف نموذج الدراسة.

تهدف الدراسة الى قياس أثر القوانين و التشريعات على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا و الشرق الاوسط، خلال فترة (1996-2018)، أما النموذج القياسي بالاستناد الى الدراسات السابقة سيتم الاعتماد على معادلة الانحدار الأساسية التالية:

$$LGDPPC = \beta_0 + \beta_1 RQ_{it} + \beta_2 RL_{it} + \beta_3 k_{it} + OPEN$$

$$+\varepsilon_{it} \ldots\ldots (1). \qquad i = 1 \ldots\ldots N, \quad t = 1 \ldots\ldots T$$

حيث :i تمثل الدول، t تمثلالفترة الزمية، ε_{it} حد الخطأ العشوائي.

LGDPPC: لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

RQ: مؤشر جودة التشريع.

RL: مؤشر سيادة القانون.

K: اجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

OPEN: مؤشر الإنفتاح التجاري.

الفرع الثاني:

مصادرالبيانات.

اعتمدت الدراسة القياسية على نماذج بانل الساكن في (12) دولة من شمال افريقيا والشرق الأوسط،

وهي (الجزائر-المغرب-تونس-مصر-المملكة العربية السعودية- الأردن –البحرين- الكويت –عمان-لبنان-مالطة-ايران)، بالاعتماد على سلسلة من البيانات السنوية من الفترة الممتدة من (1996_2018)، مستمدة من بيانت البنك الدولي (WDI)، ومؤشرات الحوكمة في الدول العربية (WGI) ، واستبعدت كل من(ليبيا-قطر-الامارات-اليمن-سوريا) لعدم توفر البيانات، والجدول رقم (1) يوضح بالتفصيل ويشرح كل متغيرات الدراسة ومصدر البيانات حسب الهيئات والمنظمات الدولية.

الجدول (1): شرح متغيرات الدراسة ومصدر البيانات.

الرمز	المتغير	المصدر
LNGDPPC	نصيب الفرد من اجمالى الناتج المحلي أخذت بيانات بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010.	(WDI)
RQ	جودة التشريع	WGI)
RL	سيادة القانون	(WGI)
	اجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج	WDI)
OPEN	المحلي الإجمالي.الإنفتاح التجاري	(WDI)

المصدر: من اعداد الباحثتين

المطلب الثاني: تقدير نماذج بيانت البانل الساكن(static panel) والمفاضلة بينهما.

في هذا الجزء من الدراسة سنقوم بتقدير النماذج الأساسية لبيانات البانل الساكن كمرحلة أولية، وفي المرحلة الثانية سنقوم بالإختبارات الأساسية للمفاضلة بين هذه النماذج واختبار النموذج الملائم لدراسة تأثير القوانسن والتشريعات على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط.

الفرع الأول: تقدير نماذج بيانات البانل الساكن.

يبين الجدول(2) نتائج تقدير نموذج البانل الساكن وفق الانحدار التجميعي (pooled) –طريقة التأثيرات الثابتة (fixed) -طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV)، التي تكون نتائج تقدير معلماتها في نفسها طريقة التأثيرات الثابتة مع ادراجها المقاطع حسب كل بلد، وطريقة التأثيرات العشوائية (random).

الجدول(2):نتائج تقدير أثر القوانين والتشريعات على النمو الاقتصادي باستخدام النماذج الثلاثة لبيانات البانل الساكن.

المتغير التابع: لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحليLNGDPP فترة:(1996-2018).

المتغيرات التفسيرية	نموذج الإنحدار التجميعي (pooled)	نموذج التأثيرات الثابتة (fixed)	نموذج التأثيرات العشوائية(random)
RQ	0.7912242 (0.0000)	-0.0210727 (0.642)	-0.0176013 (0.697)
RL	0.2618931 (0.081)	-0.1057364 (0.013)	-0.1009689 (0.016)
K	0.0020547 (0.777)	0.0029499 (0.061)	0.028611 (0.067)
OPEN	-0.000978 (0.539)	0.0028439 (0.000)	0.0028966 (0.000)
CONST	8.990127	8.635294	8.63184

	(0.0000)	(0.000)	(0.000)
R-squared	0.3242	0.1931	0.1939
F-statistic	32.50 (0.000)	15.56 (0.000)	62.95 (0.000)

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات بيانات stata15

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية اختبار فيشر" F" في كل النماذج المستخدمة تشير إلى و جود معنوية إحصائية لكل نموذج من هذه النماذج الثالثة.

الفرع الثاني: المفاضلة بين النماذج.

بعد تقدير النماذج الثالثة لبيانات البانل في المرحلة ألولى، نأتي في المرحلة الثانية إلى المفاضلة بين هذه النماذج، لذلك سنعتمد على اختبار فيشر(Test-F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي (pooled)ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed) ،واختبار(and pagan-breusch) للمفاضلة بين نموذج التجميعي (pooled) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random)، واختبار (Housman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed)ونموذج التأثيرات العشوائية (Random).

- **فرضيات المفاضلة بين النماذج الثلاث:**

1. **.المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة :**

للمفاضلة بين نموذج االنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة تم استخدام اختبار فيشر (test-F) ، وفرضيات هذا االختبار كالتالي:

H0 : نموذج الانحدار التجميعي(pooled) هو الملائم

H1:نموذج التأثيرات الثابتة(Fixed) هو الملائم.

2. **المفاضلة بين نموذج التجميعي والتأثيرات العشوائية.**

للمفاضلة بين نموذج التجميعي (pooled) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random) وفرضيات هذا الإختبار كالتالي:

H0: نموذج الانحدار التجميعي(POPLED) هو الملائم.

H1: نموذج التأثيرات العشوائية (Rndom) هو الملائم.

3. **المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.**

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية تم استخدام اختبار (Housman) وفرضيات هذا االختبار كالتالي:

H0 : نموذج التأثيرات العشوائية (Random)هو الملائم.

H1 : نموذج التأثيرات الثابتة(fixed) هو الملائم.

الجدول(3): اختبار المفاضلة لاختبار نموذج البانل الساكن الملائم

الإختبار	المفاضلة بين	القيمة المحسوبة	الإحتمال	القرار
Fisher	pooled/Fixed	1047.66	0.000	Fixed
Breusch and pagan	pooled/Random	2596.08	0.000	Random
Husman	Fixed/Random	2.84	0.5851	Random

المصدر: من اعداد الباحثتين بالإعتماد على مخرجات stata15

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن النموذج الأفظل لتقدير نموذج الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (fixed)، مقارنة مع نموذج الإنحدار التجميعي (pooled) حيث نجد أن احصائية(Fisher) معنوية عند 1%، وبالتالي رفض فرضية العدم التي تحكم بتجانس قواطع الدول وللمفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي و نوذج التأثيرات العشوائية تم الإعتماد على اختبار (Breusch and

(pagan حيث تشير نتيجة الإختبار الى رفض فرضية العدم وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية (Random) هو الأفضل وبمقارنة نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وباستخدام اختبار Husman تم قبول فرضية العدم وعليه النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات العشوائية (Random)

الفرع الثالث: اختبارات نموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول(4): الإختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية.

الاختبار	اسم الإختبار	القيمة	الإحتمال
الإرتباط الذاتي	Wooldridge test	161.302	0.000
عدم تجانس التباين	lagrange Multiplier (LM test)	1.11e+04	0.000
ارتباط المقاطع العرضية	Likelihood rati (LR test)	178.2611	0.000
	Wold test	6.20e+o5	0.000
	CD test pasaran	6.794	0.000

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجيةstata15.

يوضح الجدول (4) مجموعة من الإختبارات الإحصائية والقياسية للتأكد من صحة وملائمة النموذج للتأثيرات العشوائية، حيث نلاحظ حسب اختبار(Waldridge test) بأنه تم رفض فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية 1%، كما تشير اختبارات عدم تجانس التباين الثلاث (LM test,LR test, wold test) الى عدم رفض فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة عدم تجانس التباين، كما أثار اختبار (pasaran CDtest) قبول فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة ارتباط المقاطع العرضيparks ة ولتخلص من هذه المشاكل كان ولا بد تصحيح

الأخطاء المعيارية للمعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركس (FGLS parks).

- **طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركس (FGLS parks):**

من أجل التخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي، ومشكلة تجانس التباين، ومشكلة الارتباط بين المقاطع قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركس (FGLS parks)، التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات وبالتالي التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين وكشكلة ارتباط بين المقاطع في نموذج التأثيرات العشوائية ونتائج التقدير المتوص إليها حسب طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركس(FGLS parks) موضحة فيمايلي.

جدول(5): نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركس FGLS(Parks)

Cross-sectional time-series FGLS regression
Coefficients: generalized least squares
Panels: heteroskedastic
Correlation: common AR(1) coefficient for all panels (0.9729)

Estimated covariances	= 12	Number of obs	= 276
Estimated autocorrelations	= 1	Number of groups	= 12
Estimated coefficients	= 5	Time periods	= 23
		Wald chi2(4)	= 40.22
		Prob > chi2	= 0.0000

LnGDPPC	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
RQ	.1264513	.0301933	4.19	0.000	.0672736	.185629
RL	.0736358	.0337454	2.18	0.029	.007496	.1397756
k	.0008589	.0009557	0.90	0.369	-.0010142	.0027321
Open	.0010387	.0003343	3.11	0.002	.0003836	.0016938
_cons	8.748222	.0682006	128.27	0.000	8.614551	8.881893-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية stata 15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل من المتغيرات التفسيرية لها تأثير في النمو الإقتصادي، وانطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن القول أن العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع قوية، وهو ما بينه ارتفاع قيمة معامل التحديد الى (97%) والذي يقترب من 100% كما تبن النتائج أعلاه ما يلي.

- ✓ **متغير جودة التشريع (RQ):** وجود تأثير ايجابي ومعنوي على جودة التشريع في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي زيادة مؤشر جودة التشريع ب 1% يؤدي الى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.126%، على العموم يمكن ارجاع ذلك الى توفير التشريعات وتوسيع مساحة الحريات مما نتج عنه توفير بيئة قانونية تبرز مدى نجاعة وقوة التشريع في زيادة حيوية البيئة الإقتصادية والتحفيز على العمل والريادة والإنتاجية والإبتكار، وضبط ايقاع الحركة الإقتصادية للإتجاه الذي يحقق الأهداف الإقتصادية المدرجة في دفع عجلة النمو.
- ✓ **سيادة القانون (RL)** لها تأثير ايجابي ومعنوي على حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي، أزيادة مؤشر سيادة القانون ب 1% يؤدي الى زيادة في حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب 0.073% وذلك لما لسيادة القانون دور في تعزيز وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تهيئة بيئة ملائمة لتوفير سبل العيش ، والتحقيق التنمية المسدامة واعمال جميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية .
- ✓ **تكوين رأس المال (K)** له تأثير ايجابي غير معنوي على حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي ويمكن تفسير ذلك بضعف الطاقة الانتاجية لدول العينة المدروسة و عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي، وكذا ضعف الطاقة الاستعابية للاقتصاد الوطني، حيث أنه بالرغم من الجهود الانمائية المبذولة من طرف الحكومة في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني من خلال برامج الانعاش الاقتصادي و المخططات التنموية مع التركيز على الاستثمار باعتباره ركيزة اساسية لتحقيق نمو فعال و مستمر، الا ان هذه البرامج لم تأتي ثمارها بالشكل المطلوب.
- ✓ **الإنفتاح التجاري(OPEN)** وجود تأثير ايجابي و معنوي على حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي، أي زيادة الإنفتاح التجاري ب 1% يؤدي الر زيادة في حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب 0.0010%، وهو ما يوحي إلى أن الانفتاح التجاري يعتبر محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة لأنه قد يؤدي الى تحسن و زيادة الصادرات وبالتالي تشجيع الصناعة المح

خلاصة :

من خلال الفصل التطبيقي للدراسة يمكن استخلاص أن عمليات تحليل ونمذجة العلاقة بين المتغيرات التفسيرية المتمثلة (جودة التشريع-سيادة القانون- تكوين رأس المال- الإنفتاح التجاري) كمتغيرات تابعة، والنمو الإقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كمتغير مستقل تفيد أنه:

- مدي مكانة جودة التشريع في التأثير على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي.
- سيادة القانون التي تساهم في تكوين بيئة قانونية و تشريعية تتمتع بجودة وشفافيو وقوة القوانين التي تسمح بخلق و تعزيز بيئة اقتصادية تسعى جاهدة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وهو ما أظهره تحليل الدراسة العلاقة الطردية التي تصاحب سيادة القانون و النمو الاقتصادي.
- عدم ظهور أي أثر لتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط.
- الإنفتاح التجاري كان تأثيره ايجابي وقد يؤدي الى تحسين ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك بتقوية البنية التصديرية وتقوية الجهاز الانتاجي.

الخاتمة

لقد ابرزت الظروف الحالية التي يمر بها الإقتصاد العالمي ضرورة المزج بين الإقتصادي بالقانوني للخروج بنموذج تشريعي الذي من شأنه تشجيع القطاع الخاص لدفع عجلة النمو الاقتصدي، وهذا ما شهدته منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بمجموعة من التطورات والتحولات التي أثرت على أدائها الاقتصادي بتطوير ورفع النمو الاقتصادي لمختلف الدول.

كما شهد الإطار التشريعي على مستوى القطاع الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تطورات نوعية، حيث تعمل الجهات المختصة ذات العلاقة بين القطاعين العام والخاص على استصدار الكثير من التشريعات الجديدة وتعديل بعضها في سياق تعزيز فعالية ومرونة الاقتصاد الوطني ودعم مواكبتة المستجدات على المستويين المحلي و الدولي وقدرتة على توفير بيئة اقتصادية، كما أن أهمية منظومة التشريعات والقوانين الاقتصادية تواكب النمو الاقتصادي الذي تشهده الدولة وتعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني، كما أن ماميز التشريعات والقوانين الاقتصادية في دررراستنا أنها تمس القطاع الخاص وذلك باعتباره شريكا رئيسيا وأساسيا للقطاع العام كما يعد أيضا محركا مهما للنشاط الاقتصادي للدول.

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا الى بعض النتائج التي تجيب على الاشكالية الرئيسية التي اثرناها في مقدمة هذا البحث حول أثر القوانين والتشريعات المنشأة للقطاع الخاص في رفع النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط خلال فترة(1996-2018)، قد توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات منها:

1. أن معدل النمو القتصادي وتعزيز التنافسية في الاقتصاد مناط بوجود بيئة قانونية و تشريعية محفزة على العمل والريادة الانتاجية والابتكار.
2. أن البلدان التي تتمتع بتشريعات قوية وجيدة قادرة على تحقيق المساءلة والشفافية يمكنها تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي.
3. أن القوانين والتشريعات لا تستقر على حال لفترات طريلة وتخضع للمراجعة والتنقيح فما يصلح لمرحلة لا يصلح لأخرى في مختلف القوانين، فالمبدأ واحد في كل الأحوال وهو مواكبة التشريعات لما يستجد من تطورات في واقع الحياه الاقتصادية ومراعاة المصلة العامة للدولة والمجتمع.
4. أن جودة التشريع لها تأثير موجب وذلك راجع الى توفير التريعات وتوسيع مساحة الحريات مما ينتج عنه توفير بيئة قانونية تبرز مدى نجاعة وقوة التشريع وزيادة حيوية البيئة الاقتصادية والتحفيز على العمل والريادة والانتاجية والابتكار وضبط ايقاع الحركة الاقتصادية بالاتجاه الذي يحقق الأهداف المدرجة قي دفع عجلة النمو.

التوصيات:

1. تطوير التشريعات لتشجيع القطاع الخاص وذلك بضرورة احترام القوانين والمبادئ والمعايير الدستورية وأبرزها صون حقوق الافراد وحرياتهم وليس الانقاص منها تحت غطاء تنظيم الحق، وان يحقق التشريع المصلة العامة في المجتمع ويقيم في الوقت ذاته توازنا بين حقوق ومصالح الجماعة والقوى المختلفة.
2. انشاء وتشغيل وتطوير المدن والمجتمعات الآمنة والمرنة وتوفير بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل وخلق وظائف جدبدة وتوفير عمل لائق للجميع لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل.
3. تعزيز السياسات الموجهة نحو النمو والتمنية والتي تدعم الأنشطة الانتاجية وفرص العمل اللائق ومباشرة الأعمال الحرة والانتاجية والابتكار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية.

❖ **الكتب:**

1. إدريس العلوي العبد اللاوي، **المدخل لدراسة القانون**، الجزء الأول (نظرية القانون)، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، الرباط، 1976
2. أحمد عبد الوهاب الشرقاوي،**معجم المصطلحات القانونية وحقوق الانسان**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ،2015.
3. أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات القانونية**، دار الكتاب اللبناني للطباع و النشر و التوزيع، الطبعة 2، لبنان،2003.
4. احمد سي علي، **مدخل للعلوم القانونية – النظرية والتطبيق في القوانين الجزائرية**، دارهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م
5. أمهيراوي خالد المالكي، **مدخل لدراسة العلوم القانونية**، الجزء الأول، الرباط، 2018
6. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية "التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي"**،الطبعة
7. الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2014
8. السعيد بريش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الحجار، عنابة، 2007
9. العربي بلحاج، **المدخل لدراسة التشريع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
10. حربي محمد عريقات، **مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي،دار الفكر**، عمان الأردن، 1992
11. سليمان الناصري، **المدخل للعلوم القانونية مقارنة بالقوانين العربية**، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
12. عبد المنعم فرج الصدة، **أصول القانون**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994.
13. عدنان إبراهيم محمد الحجار، **السياسة التشريعية الفلسطينية في القوانين الاقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة عنابة، 2010_2011.
14. عمار بوضياف، **المدخل إلى العلوم القانونية "النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري"**، دار جسور للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2007.

15. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

16. ليان مكاي، **نحو ثقافة سيادة القانون، دليل عملي (الطبعة العربية)،معهد الولايات المتحدة للسلام**، واشطن العاصمة، الطبعة الأولى سنة 2015.

17. . مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

18. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

19. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشروالتوزيع، الأردن، عمان، 2000.

❖ **الرسائل:**

1- أوصيف السعيد، **تدهور المعيار التشريعي في النظام القانوني الجزائري**، رسالة ماجستير، فرع: الإدارة و المالية العامة، الجزائر، 2002_2003.

2- أحمد هدروق، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي بعيد المدى "دراسة تحليلية قياسية لحالة دول شمال اقريقيا"**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر.

3- العمري الحاج،" **دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر خلال 1995-2009"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2012-2013.

4- الشاذلي بن عميره رحماني، **دور القوانين و التشريعات العربية في تحقيق الأمن السياحي**، ملتقى الأمن السياحي، كلية التدريب، 9-11 اكتوبر2012، تونس.

5- بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية "دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، مالية، جامعة تلمسان، 2014-2015

6- بدر شحدة سعيد حمدان، **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2010)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر، غزة، 2012-2013.

7- بناني فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي –دراسة نظرية-**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بوقرة بومرداس، 2008-2009.

8- بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي** دراسة حالة الجزائر:1990-2010م، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد المالي،جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2016-2017.

9- بن يحي نسيمة، **أثر صدمات ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2014)**، مذكرة لنيل شهاددة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، جامعة المدية، 2013-2014

10- جمال بلخباط،" **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014-2015.

11- حداشي حكيم، **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر 1990-2010"** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014.

12- دحمان بواعلي سمير، عبد الكريم البشير، **تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مداخلة بعنوان قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي" حالة الاقتصاد الجزائري"**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة شلف.

13- زكاري محمد، **دراسة بين النفقات العمومية العلاقة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة بومرداس الجزائر، 2013-2014.

14- صحراوي جميلة ، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر سياسة التحرير المالي في النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة المدية 2016

15- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر-3-، 2014-2015.

16- عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2004)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006-2007.

17- عدة أسماء،" **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي،جامعة وهران ،2009-2010.

18- عدنان إبراهيم محمد الحجار، **السياسة التشريعية الفلسطينية في القوانين الاقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة عنابة، 2010_2011.

19- عماد معوشي، **قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر في الفترة 1970- 2007**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية، جامعة المدية، 2010-2011

20- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية " دراسات نظرية و تطبيقية "**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2000م.

21- مجدي الشريحي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على النمو الإقتصادي في الدول العربية**، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الإقتصاديات الحديثة ،2013

22- نادية مسعودي، **دراسة مقارنة الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات PANEL**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر-3-، 2014-2015،

23- نوفل بعلول،**أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري –دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-** أطروحة دكتورة - تخصص مالية وبنوك في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي 2017-2018.

24- ولد عمري عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بوقرة بومرداس، 2015-2016.

❖ **المقالات والمداخلات:**.

1- صباح فاضل، صبرينة طكوش،**" أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال1990-2014"**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، المجلد20، العدد02،2016

2- عاشوري العيد، **إجراءات ومراحل إعداد النص التشريعي وإقراره في البرلمان الجزائري**، مجلة الفكر البرلماني،العدد3،

3- علي يوسفات، **عتبة التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012،

4- عابد بن ععابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد 1، 2010،

5- محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية المالية، العدد 7، جامعة الوادي، الجزائر.

6- معمري نصر الدين، **التشريع عن طريق المبادرة**، مجلة النائب، العدد4، الجزائر، 2004.

مراجع باللغة الأجنبية:

1- Ahmed Zakane**, Dépense publiauesproductuve, croissance à long term et politique, Essai d'an alize économétrique appliquée ou cqs de l'Algérie**, Théses pour optenir du diplôme de doctorat d'tat en sciences économiques, université d'Alger, 2002-2003,

2- BOUAISSAOUI SAMIR**, impact de l'agriculture sur la croissance**

3- Dielman, 1989, **« Pooled Cross-Sectional and time series data analysis »**, Texas Christian University, USA

4- FrancoisTerée**,Introduction générale au droit,**Dalloz 2000

5- Jean pierre Plavinet**, Introduction générale au droit, Année 2012-2013,Agro** paris Tech,doc électronique, Capture d'écran le 26 aout 2016,

6- **économique en Algérie**, these pour obtemir du déplome magister en sciences Economiques, université abderrahmane Mira-bBijaia, 2014-2015

7- Peracchi. F, 2001, **« Econometrics »,** England, John Wiley et Sons LTD,

الملاحق

الملحق (1): بيانات الدراسة.

years	id	Cntr	GDPPC	LnGDPPC	RQ	RL	K	Open
1996	1	DZA	3315.181	8.106267523	-0.9074373	-0.303403	25.67841235	53.70514788
1997	1	DZA	3297.944	8.101054629	-0.82612575	-0.2692814	22.44697411	52.24391151
1998	1	DZA	3414.505	8.135787898	-0.7448142	-0.2351598	27.14848325	45.09445056
1999	1	DZA	3474.215	8.153123923	-0.7251	-0.2254896	26.2499614	50.93110157
2000	1	DZA	3557.579	8.17683563	-0.7053858	-0.2158194	23.56664726	62.86379511
2001	1	DZA	3616.623	8.193296007	-0.64442875	-0.1688972	26.84173172	58.70830376
2002	1	DZA	3770.766	8.235033537	-0.5834717	-0.1219749	30.654933	61.13739884
2003	1	DZA	3991.013	8.291800453	-0.5172341	-0.143253	30.33983817	62.12279867
2004	1	DZA	4108.13	8.320723167	-0.5441265	0.0473621	33.2634044	65.70067164
2005	1	DZA	4290.46	8.364149228	-0.3833986	-0.0129396	31.65696906	71.27743983
2006	1	DZA	4299.677	8.366295116	-0.5715542	0.1136479	30.16972677	70.72771969
2007	1	DZA	4377.426	8.384216066	-0.622034	0.0857512	34.46915428	71.93734631
2008	1	DZA	4409.738	8.391570666	-0.7946138	0.0725158	37.34957215	76.6858333
2009	1	DZA	4403.8	8.390223083	-1.073803	0.1295527	46.87559564	71.32309421
2010	1	DZA	4480.725	8.40754004	-1.171034	0.06171	41.43052521	69.86757176
2011	1	DZA	4524.645	8.417294358	-1.189574	-0.1321608	38.0554813	67.47345548
2012	1	DZA	4588.071	8.431214982	-1.276868	-0.1293651	39.15755187	65.40385814
2013	1	DZA	4623.017	8.438802871	-1.16597	-0.1892484	43.39045766	63.61102602
2014	1	DZA	4702.092	8.455762731	-1.282962	-0.1096773	45.5547494	62.14586296
2015	1	DZA	4777.348	8.471640788	-1.173605	-0.0660858	50.78084798	59.69508036
2016	1	DZA	4830.117	8.482625909	-1.171879	-0.0031012	50.77792686	55.92566159
2017	1	DZA	4793.867	8.475092609	-1.196304	0.0615197	48.04799793	55.8791546
2018	1	DZA	4764.376	8.468921776	-1.263752	0.0393894	47.10920031	57.96456901
1996	2	JOR	2678.617	7.893055965	0.0244693	-0.0101163	30.10545846	129.2548834
1997	2	JOR	2701.197	7.901450133	0.22098155	0.1836812	25.37321742	119.191543

1998	2	JOR	2728.366	7.911458251	0.4174938	0.3774787	21.51686894	107.6616929
1999	2	JOR	2772.166	7.927384098	0.33673085	0.3379684	21.27111239	103.1434755
2000	2	JOR	2838.665	7.95108917	0.2559679	0.2984581	22.0526706	108.8051214
2001	2	JOR	2933.902	7.984088625	0.15035805	0.4330742	20.76576067	107.7758476
2002	2	JOR	3045.148	8.021304796	0.0447482	0.5676903	19.8192549	112.4620061
2003	2	JOR	3103.843	8.040396231	0.205446	0.6202008	20.55207526	114.1052856
2004	2	JOR	3281.464	8.096044816	0.2934837	0.7094293	27.00587752	132.7634584
2005	2	JOR	3434.681	8.141679394	0.0972653	0.6062749	33.67533871	144.8808579
2006	2	JOR	3572.679	8.181071063	0.3304124	0.3795384	27.94813881	139.787807
2007	2	JOR	3701.822	8.216580377	0.305014	0.5328299	29.84915685	143.974078
2008	2	JOR	3787.195	8.23938105	0.3165545	0.5328768	29.4813133	142.02586
2009	2	JOR	3799.441	8.242609256	0.2738815	0.5172865	28.00457627	113.9344138
2010	2	JOR	3690.113	8.213412432	0.2260692	0.4355193	29.1304798	115.6641046
2011	2	JOR	3587.183	8.185122507	0.2954305	0.352287	26.55547903	119.833652
2012	2	JOR	3487.614	8.156973004	0.1936769	0.258339	24.4991234	118.8450824
2013	2	JOR	3405.472	8.13313884	0.1359051	0.3310837	21.66454561	112.7252641
2014	2	JOR	3353.623	8.117796647	0.076422	0.4137195	21.2710196	111.5078907
2015	2	JOR	3305.423	8.103319676	0.0833356	0.4250485	20.61690025	96.72187288
2016	2	JOR	3271.088	8.092877992	0.0516795	0.4563805	19.2262638	90.05398561
2017	2	JOR	3262.518	8.090254447	0.0962652	0.4467034	19.30226081	91.4738257
2018	2	JOR	3266.747	8.091549963	0.0834205	0.4127088	18.43969928	90.19744386
1996	3	BHR	22220.78	10.00878329	0.7904871	-0.0101163	14.40526585	164.1154193
1997	3	BHR	22281.78	10.01152461	0.7984874	0.1836812	17.44648693	148.5820781
1998	3	BHR	22634.99	10.02725203	0.8064877	0.3774787	21.42273451	128.4891015
1999	3	BHR	22761.15	10.03281057	0.79791555	0.3379684	7.905202165	141.8316988
2000	3	BHR	22955.24	10.04130139	0.7893434	0.2984581	16.57505906	135.8091353
2001	3	BHR	22416.23	10.01754057	0.8484246	0.4330742	15.7093969	127.0262663
2002	3	BHR	21981.92	9.997975555	0.9075058	0.5676903	23.34773062	131.1336342
2003	3	BHR	22058.87	10.00147016	0.6542107	0.6202008	23.73581036	128.0915822
2004	3	BHR	22144.61	10.00534926	0.7115225	0.7094293	20.51993544	140.73731
2005	3	BHR	22066.21	10.00180272	0.6620233	0.6062749	26.73527374	148.3135251

2006	3	BHR	21795.64	9.989465296	0.6833447	0.3795384	30.38795365	147.1041811
2007	3	BHR	21837.51	9.99138427	0.7653286	0.5328299	34.71326042	137.7850506
2008	3	BHR	21562.02	9.978688631	0.7110434	0.5328768	34.94816024	145.882662
2009	3	BHR	20795.71	9.942501907	0.6942499	0.5172865	26.14469719	117.9637254
2010	3	BHR	20722.14	9.938957842	0.7138977	0.4355193	27.28649313	120.4723945
2011	3	BHR	20516.59	9.928989024	0.7209967	0.352287	22.40293678	174.1551071
2012	3	BHR	20924.73	9.948687035	0.6894466	0.258339	28.14634463	185.8844898
2013	3	BHR	21805.14	9.989900891	0.6073823	0.3310837	25.940529	191.8720836
2014	3	BHR	22395.31	10.01660666	0.7084731	0.4137195	26.84452559	175.5679768
2015	3	BHR	22435.73	10.01841023	0.8196669	0.4250485	26.52757805	154.0672612
2016	3	BHR	22336.78	10.01398992	0.6082391	0.4563805	29.76039188	139.131869
2017	3	BHR	22126.69	10.00453977	0.4145159	0.4467034	32.94214607	142.8300141
2018	3	BHR	21438.41	9.972939447	0.4460675	0.4127088	31.90401738	151.5934042
1996	4	KWT	41512.5	10.63374979	0.3140124	0.598829	15.10430476	91.47214474
1997	4	KWT	40464.85	10.60818899	0.1380585	0.6178369	13.63898031	92.44354655
1998	4	KWT	39178	10.57587075	-0.0378954	0.6368448	18.45190666	94.95984317
1999	4	KWT	36101.08	10.49407796	-0.0342081	0.60481085	14.55554707	85.36811455
2000	4	KWT	36068.14	10.4931652	-0.0305208	0.5727769	10.66523772	86.6183245
2001	4	KWT	35145.62	10.46725521	0.1664278	0.5934055	14.3046729	86.85046729
2002	4	KWT	35633.81	10.48105008	0.3633764	0.6140341	17.12769629	81.22519413
2003	4	KWT	41331.38	10.62937731	0.4107331	0.5744021	16.63255579	86.55517551
2004	4	KWT	44759.07	10.70904938	0.5666956	0.5190188	18.18550298	89.29764168
2005	4	KWT	47987.46	10.77869498	0.4733854	0.53681	16.42676703	92.24268009
2006	4	KWT	49344.52	10.80658198	0.2953306	0.5384738	16.15772239	89.7130932
2007	4	KWT	49578.5	10.81131249	0.2594693	0.604888	20.45665212	91.73250339
2008	4	KWT	47900.44	10.77688002	0.1745221	0.5881702	17.62982145	92.68345625
2009	4	KWT	41907.01	10.64320841	0.1535748	0.5863044	17.96584492	88.81106499
2010	4	KWT	38577.38	10.56042142	0.1599515	0.5917252	17.658582	97.02803281
2011	4	KWT	39939.93	10.5951319	0.0832637	0.5492437	13.54806688	99.11647644
2012	4	KWT	40287.41	10.60379425	-0.0365543	0.3676134	12.83501156	101.0114486
2013	4	KWT	38698.87	10.56356575	-0.0714554	0.3656267	14.3514563	97.60650467

2014	4	KWT	37158.73	10.52295413	-0.1453513	0.0224906	16.2901588	100.036729
2015	4	KWT	35969.35	10.49042245	-0.173127	0.001072	25.42808492	98.69957329
2016	4	KWT	35887.1	10.48813318	-0.073882	0.0279303	29.95873644	96.15861664
2017	4	KWT	33359.44	10.4150962	-0.0620899	0.1014623	27.7307665	97.84051613
2018	4	KWT	33112.13	10.40765497	-0.0356316	0.2107496	25.20570973	100.4875821
1996	5	MAR	1913.109	7.556484792	-0.1025635	0.2212313	24.47144061	47.09554345
1997	5	MAR	1857.729	7.527109939	-0.06290045	0.2268749	24.92166377	51.15015465
1998	5	MAR	1966.513	7.584017404	-0.0232374	0.2325185	27.80506118	50.79768215
1999	5	MAR	1962.993	7.582225785	-0.0283833	0.1809177	25.83248185	53.98669265
2000	5	MAR	1976.091	7.588875845	-0.0335292	0.1293169	26.35569717	59.16182679
2001	5	MAR	2095.174	7.647391864	-0.0863603	0.0545017	27.61469972	59.4180039
2002	5	MAR	2134.85	7.666151618	-0.1391914	-0.0203135	27.21162871	60.5340864
2003	5	MAR	2235.419	7.712183818	-0.2656455	-0.075726	29.03533518	58.32774268
2004	5	MAR	2315.187	7.747245595	-0.2473502	-0.0325502	30.93419179	61.59653347
2005	5	MAR	2363.445	7.767875442	-0.4104842	-0.1649063	30.27960726	67.91485449
2006	5	MAR	2512.862	7.829177785	-0.183422	-0.2897126	30.90230834	71.49628678
2007	5	MAR	2571.264	7.852153057	-0.2163792	-0.2987185	33.88537983	78.48717434
2008	5	MAR	2691.268	7.897767667	-0.1880394	-0.3033495	39.08912504	85.6728209
2009	5	MAR	2771.047	7.926980418	-0.0602428	-0.2100238	35.04622015	67.91510295
2010	5	MAR	2839.925	7.951532982	-0.0808093	-0.1718455	34.07441016	75.24763454
2011	5	MAR	2948.845	7.989169013	-0.1170862	-0.2276767	35.77700631	83.42680017
2012	5	MAR	2995.452	8.004850537	-0.0831831	-0.2091782	35.01906518	85.12491729
2013	5	MAR	3087.123	8.034995029	-0.116067	-0.2479497	34.67513361	80.02055856
2014	5	MAR	3125.079	8.047214996	-0.1303917	-0.0651447	32.53790891	81.77227419
2015	5	MAR	3222.054	8.077774379	-0.1707448	-0.0889452	30.80095147	77.19803634
2016	5	MAR	3214.917	8.075556964	-0.2349505	-0.1583126	32.39129555	80.86059519
2017	5	MAR	3302.906	8.102558081	-0.2281133	-0.1621543	32.6494262	83.97499979
2018	5	MAR	3357.359	8.118909962	-0.2429393	-0.1384849	33.52065644	87.99011946
1996	6	SAU	18841.03	9.843792178	-0.3082625	0.1145626	18.57124373	66.65385559

1997	6	SAU	18682.59	9.835347094	-0.28796245	0.0911926	18.77753263	65.18811703
1998	6	SAU	18857.63	9.844672838	-0.2676624	0.0678226	22.94930905	56.08838061
1999	6	SAU	17778.41	9.78574031	-0.1855086	-0.0414303	21.51362067	57.84608697
2000	6	SAU	18352.03	9.817495318	-0.1033548	-0.1506832	19.31699949	68.16645136
2001	6	SAU	17669.12	9.779573649	-0.0742294	-0.0756421	19.62313775	63.56062864
2002	6	SAU	16696.41	9.722949028	-0.045104	-0.000601	19.69335132	64.59277916
2003	6	SAU	18034.72	9.800054319	0.113586	0.1304767	19.49247066	69.83119597
2004	6	SAU	18901.01	9.846970803	0.0499324	0.0203347	19.86463665	75.08283666
2005	6	SAU	19381.85	9.872092441	0.114249	-0.014788	20.17485667	81.95407594
2006	6	SAU	19367.58	9.871355955	-0.0447374	0.0186294	22.21516838	89.94460468
2007	6	SAU	19187.81	9.862030294	0.018983	0.0772642	26.47293539	94.8633171
2008	6	SAU	19832.65	9.895084916	0.1200698	0.0746007	27.29578254	96.10263087
2009	6	SAU	18883.2	9.846027908	0.1607207	0.0502953	31.71530663	84.85834156
2010	6	SAU	19262.55	9.865917955	0.1612306	0.1550011	30.92633519	82.54982767
2011	6	SAU	20553.91	9.930806244	0.0281195	0.0515942	26.97085289	85.54352028
2012	6	SAU	21006.64	9.952593715	0.1031542	0.1488588	26.54154864	83.51178818
2013	6	SAU	20929.5	9.948914776	0.0827896	0.1572144	26.46973928	82.70904908
2014	6	SAU	21087.35	9.956428823	-0.003618	0.132184	28.75058746	80.640471
2015	6	SAU	21399.1	9.971104331	0.0251311	0.1178168	35.12748237	72.074996
2016	6	SAU	21270.47	9.965074898	0.0793312	0.3376081	30.9326037	61.86204202
2017	6	SAU	20693.94	9.937596243	-0.0008548	0.0989601	28.86194133	64.19518491
2018	6	SAU	20819.74	9.943657074	-0.0458949	0.1417293	24.23032551	66.5668213
1996	7	TUN	2562.999	7.848933252	-0.3082625	-0.303403	25.01376775	85.72035476
1997	7	TUN	2665.694	7.888219751	-0.28796245	-0.2692814	24.45888578	80.50071044
1998	7	TUN	2759.515	7.922810272	-0.2676624	-0.2351598	24.91712818	79.97945826
1999	7	TUN	2895.016	7.970745793	-0.1855086	-0.2254896	24.62025735	77.90511394
2000	7	TUN	3001.778	8.006960068	-0.1033548	-0.2158194	26.08270225	82.45592577
2001	7	TUN	3088.514	8.035445378	-0.0742294	-0.1688972	26.17926386	89.55191911
2002	7	TUN	3104.841	8.040717775	-0.045104	-0.1219749	23.81053694	85.34165719

2003	7	TUN	3226.646	8.079198571	0.113586	-0.143253	23.32324098	82.39010779
2004	7	TUN	3401.517	8.131976928	0.0499324	0.0473621	23.278388	86.94829371
2005	7	TUN	3490.684	8.157852978	0.114249	-0.0129396	21.67944401	90.25124788
2006	7	TUN	3639.731	8.199664973	-0.0447374	0.1136479	23.44873103	93.9378509
2007	7	TUN	3844.928	8.254510212	0.018983	0.0857512	23.83606649	104.0754722
2008	7	TUN	3965.648	8.285424624	0.1200698	0.0725158	26.049888	114.3548323
2009	7	TUN	4043.146	8.304778488	0.1607207	0.1295527	25.1473344	93.01687879
2010	7	TUN	4141.976	8.328928333	0.1612306	0.06171	26.64747496	104.1486333
2011	7	TUN	4022.238	8.299593666	0.0281195	-0.1321608	23.52012584	104.5290748
2012	7	TUN	4142.494	8.329053405	0.1031542	-0.1293651	24.44381588	106.5310769
2013	7	TUN	4220.39	8.347682781	0.0827896	-0.1892484	22.73551749	103.4499049
2014	7	TUN	4302.487	8.366948401	-0.003618	-0.1096773	23.16973638	100.8261877
2015	7	TUN	4308.416	8.368325504	0.0251311	-0.0660858	19.99560746	92.23312091
2016	7	TUN	4314.953	8.369841794	0.0793312	-0.0031012	18.42044011	92.0111012
2017	7	TUN	4343.924	8.376533284	-0.0008548	0.0615197	19.31139014	101.3207439
2018	7	TUN	4401.057	8.389600061	-0.0458949	0.0393894	19.24247924	110.9565651
1996	8	IRN	4631.115	8.440553027	-0.9403389	-0.9074373	37.7860856	35.22129915
1997	8	IRN	4591.425	8.431945725	-0.80619265	-0.8261258	35.54283951	32.64955811
1998	8	IRN	4630.144	8.440343346	-0.6720464	-0.7448142	33.85893481	29.22821965
1999	8	IRN	4610.01	8.435985289	-0.58977605	-0.7251	32.54166538	34.88541413
2000	8	IRN	4818.901	8.480301073	-0.5075057	-0.7053858	35.10053349	41.25724746
2001	8	IRN	4796.076	8.475553297	-0.6425425	-0.6444288	35.25181669	40.53556648
2002	8	IRN	5080.641	8.533192782	-0.7775793	-0.5834717	39.054111	48.17268655
2003	8	IRN	5456.445	8.604552816	-0.6429739	-0.5172341	42.10526704	50.67910578
2004	8	IRN	5626.72	8.635281914	-0.664923	-0.5441265	45.99878784	51.31385733
2005	8	IRN	5738.697	8.654987538	-0.8289269	-0.3833986	38.71766358	54.44049526
2006	8	IRN	5957.946	8.692481029	-0.9469782	-0.5715542	38.64911736	53.16735871
2007	8	IRN	6373.25	8.759864757	-0.9749994	-0.622034	39.72894514	49.88730692
2008	8	IRN	6319.771	8.751438176	-0.9099693	-0.7946138	41.75745309	48.22940277

2009	8	IRN	6313.037	8.75037212	-0.9743366	-1.073803	40.89817092	43.69958022
2010	8	IRN	6603.212	8.795311517	-1.022496	-1.171034	40.26244925	43.77064374
2011	8	IRN	6698.685	8.809666512	-0.9653564	-1.189574	36.88110107	43.1912923
2012	8	IRN	6125.727	8.72025266	-0.9158937	-1.276868	40.34027493	47.3730557
2013	8	IRN	6038.53	8.705915857	-0.995814	-1.16597	38.69143252	50.33139786
2014	8	IRN	6236.289	8.738140639	-1.056348	-1.282962	39.9058962	44.60442031
2015	8	IRN	6073.454	8.711682701	-0.9234835	-1.173605	34.033613	39.0173007
2016	8	IRN	6794.293	8.823838306	-0.6790152	-1.171879	33.20167978	43.21446335
2017	8	IRN	6952.444	8.846848472	-0.6830605	-1.196304	34.73798373	48.78063765
2018	8	IRN	6952.444	8.846848472	-0.6936132	-1.263752	33.99109217	43.67080057
1996	9	EGY	1706.353	7.442113331	-0.04817	0.0012624	18.1342633	46.94856146
1997	9	EGY	1764.27	7.475492201	-0.18685355	-0.0196028	17.56299361	43.73824746
1998	9	EGY	1825.834	7.509792312	-0.3255371	-0.0404679	21.50313152	41.927627
1999	9	EGY	1898.636	7.54889121	-0.3324894	-0.025626	21.6189857	38.36150845
2000	9	EGY	1980.968	7.591340816	-0.3394417	-0.0107841	19.55307263	39.0179359
2001	9	EGY	2012.376	7.607071419	-0.41121875	0.0007806	18.26038472	39.81042654
2002	9	EGY	2022.072	7.611877778	-0.4829958	0.0123453	17.99947216	40.98706783
2003	9	EGY	2048.221	7.624726892	-0.5981286	0.0213656	16.88622754	46.17964072
2004	9	EGY	2093.346	7.646519179	-0.5084369	0.0195379	16.93797651	57.81990521
2005	9	EGY	2147.82	7.672208565	-0.4241044	-0.0241827	17.97585887	62.95264624
2006	9	EGY	2254.51	7.720688137	-0.4357026	-0.2578102	18.73077546	61.51853651
2007	9	EGY	2372.383	7.771650219	-0.2887296	-0.2299755	20.85123523	65.07787325
2008	9	EGY	2497.34	7.822981533	-0.1824392	-0.1292502	22.38972641	71.68062535
2009	9	EGY	2565.769	7.850013582	-0.1971762	-0.1051766	19.19017463	56.55344464
2010	9	EGY	2644.817	7.88035717	-0.1746296	-0.1794199	19.50107741	47.93635007
2011	9	EGY	2635.192	7.876711158	-0.3439164	-0.452047	17.10305594	45.25563416
2012	9	EGY	2634.85	7.876581553	-0.4751413	-0.4723835	16.02675106	40.71176927
2013	9	EGY	2632.058	7.875521417	-0.6400837	-0.633282	14.21199742	40.37303806
2014	9	EGY	2648.294	7.881671002	-0.7625603	-0.6625163	13.64319249	36.92018779

2015	9	EGY	2703.742	7.902392052	-0.8355927	-0.6012825	14.28863701	34.84594296
2016	9	EGY	2761.386	7.923488078	-0.9231897	-0.5173006	15.04023031	30.24654905
2017	9	EGY	2817.32	7.943541438	-0.8620573	-0.5425377	15.27377522	45.12680115
2018	9	EGY	2907.318	7.974986143	-0.8670051	-0.412311	16.65615	48.27827106
1996	10	OMN	16549.06	9.714084693	0.094098	0.5501598	13.6952488	85.57615375
1997	10	OMN	17445.31	9.766826271	0.03200815	0.5001019	17.64512686	88.62796617
1998	10	OMN	17889.56	9.791972699	-0.0300817	0.450044	23.98020173	91.69423094
1999	10	OMN	17843.15	9.789374768	0.0254617	0.50405305	14.85049711	86.25039566
2000	10	OMN	18698.55	9.836201161	0.0810051	0.5580621	15.37077034	79.59363251
2001	10	OMN	19306.95	9.868220324	0.4016826	0.5149994	17.21150375	81.03699544
2002	10	OMN	18768.19	9.839918871	0.7223601	0.4719367	19.00476443	77.01842503
2003	10	OMN	17874.49	9.791129722	0.7062459	0.491311	23.20093289	82.55391791
2004	10	OMN	17666.04	9.779399423	0.6554562	0.5226349	27.90182322	90.24743741
2005	10	OMN	17632.07	9.777474459	0.5504777	0.3148483	21.42582211	89.3398042
2006	10	OMN	18078.88	9.802499749	0.6049306	0.2947118	27.1518921	87.83675181
2007	10	OMN	18340.92	9.816889869	0.613822	0.4123771	34.27739806	96.47258031
2008	10	OMN	19168.13	9.861004337	0.6958894	0.5937881	36.48886972	95.66104851
2009	10	OMN	19454.22	9.875819488	0.5277063	0.5552685	28.20755376	85.28215078
2010	10	OMN	19281.17	9.866884025	0.4445483	0.5427212	22.43968423	106.8618068
2011	10	OMN	17837.67	9.789067896	0.3236573	0.4679742	21.52476839	115.9444147
2012	10	OMN	18125.76	9.805089208	0.4715728	0.5239685	24.34089599	116.3631431
2013	10	OMN	17577.76	9.774389962	0.4758003	0.4920177	26.59593432	128.4703195
2014	10	OMN	16884.28	9.734138493	0.6923888	0.4858075	21.57695515	116.9403991
2015	10	OMN	16689.83	9.722555024	0.5745103	0.3768862	30.16607359	110.0666785
2016	10	OMN	16692.26	9.722700178	0.6104661	0.4079171	29.34272023	94.40927646
2017	10	OMN	16067.04	9.684525061	0.4208038	0.4324757	31.16497022	101.878806
2018	10	OMN	15796.77	9.667560963	0.3100107	0.4648626	23.1934361	102.7832911
1996	11	LBN	5761.124	8.658887848	-0.4087347	-0.282954	34.79249868	68.09661276
1997	11	LBN	5745.9	8.656241768	-0.28307155	-0.2981494	29.21649485	62.08659794
1998	11	LBN	5899.929	8.682695631	-0.1574084	-0.3133447	28.40261578	54.7171976

1999	11	LBN	5783.972	8.662845928	-0.26234215	-0.2393209	22.83110247	50.81417077
2000	11	LBN	5716.659	8.651139797	-0.3672759	-0.1652971	20.41122214	50.11529593
2001	11	LBN	5715.695	8.650971145	-0.36254635	-0.236791	22.81354531	55.55680836
2002	11	LBN	5641.094	8.637833239	-0.3578168	-0.3082848	18.74826822	51.04253256
2003	11	LBN	5549.561	8.621474072	-0.1073055	-0.3865767	19.16102395	54.09083402
2004	11	LBN	5665.172	8.642092522	-0.0853327	-0.2583529	23.28749791	91.829628
2005	11	LBN	5660.59	8.641283367	-0.164786	-0.3313195	23.18925541	93.6223972
2006	11	LBN	5683.134	8.645258091	-0.2069547	-0.6430191	20.75271525	91.70420699
2007	11	LBN	6204.097	8.73296514	-0.2571481	-0.6963294	24.49601268	98.51127058
2008	11	LBN	6781.607	8.821969346	-0.2471723	-0.6687936	28.16160952	106.9550125
2009	11	LBN	7388.587	8.90769184	-0.0513447	-0.6807634	27.12286624	90.90350113
2010	11	LBN	7756.744	8.956317946	0.0541962	-0.7075745	25.20818768	96.02878237
2011	11	LBN	7452.835	8.91634975	-0.0588083	-0.6910208	26.78608343	101.125257
2012	11	LBN	7190.738	8.88054908	-0.1176805	-0.751038	24.06612764	94.66713046
2013	11	LBN	6909.994	8.840724042	-0.0763563	-0.7756893	27.22214583	89.26939574
2014	11	LBN	6649.214	8.802253897	-0.2503474	-0.7662485	23.9670482	81.91731756
2015	11	LBN	6400.579	8.764143744	-0.2948107	-0.8256541	21.14278403	74.11962695
2016	11	LBN	6330.424	8.753122433	-0.3431615	-0.8304968	20.92392505	72.01098739
2017	11	LBN	6271.219	8.743726084	-0.3072314	-0.8240432	19.82063131	72.49371198
2018	11	LBN	6249.767	8.740299407	-0.3416829	-0.7644128	19.50214833	62.94909561
1996	12	MLT	15207.56	9.629548066	0.9677236	1.05397	27.57539365	237.570056
1997	12	MLT	15886.34	9.673214743	1.0145653	1.1761195	24.36740207	226.1083596
1998	12	MLT	16592.42	9.716701032	1.061407	1.298269	22.22222222	223.3065765
1999	12	MLT	17272.87	9.75689212	1.1056785	1.3444955	21.56658236	227.0162447
2000	12	MLT	18323.65	9.815948066	1.14995	1.390722	26.59901249	245.8622494
2001	12	MLT	18297.18	9.814502108	1.126409	1.448018	18.5395609	218.6606769
2002	12	MLT	18703	9.836439015	1.102868	1.505314	15.70336908	218.8529089
2003	12	MLT	19053.03	9.854981224	1.181439	1.576137	19.06688635	214.5723403
2004	12	MLT	19009.41	9.852689263	1.134123	1.330264	19.10338593	208.2573143

2005	12	MLT	19603.3	9.883453173	1.062275	1.426871	21.34536473	211.188036
2006	12	MLT	19889.19	9.897931774	1.115418	1.568244	21.2788474	250.2849929
2007	12	MLT	20610.06	9.933534626	1.144283	1.629644	20.97090751	258.5097699
2008	12	MLT	21161.64	9.959945429	1.201846	1.62492	21.68649143	297.2016904
2009	12	MLT	20485.56	9.927475372	1.366899	1.480706	20.76532108	296.9748803
2010	12	MLT	21107.36	9.957377284	1.430892	1.416975	23.61087961	307.4217744
2011	12	MLT	21292.86	9.966127107	1.339909	1.286829	19.3910186	318.7418057
2012	12	MLT	21691.26	9.984664629	1.327936	1.344982	18.02303428	325.8520072
2013	12	MLT	22375.04	10.01570149	1.298451	1.333084	19.14699749	307.690867
2014	12	MLT	23842.23	10.07921365	1.083089	1.19364	17.77842792	285.3562725
2015	12	MLT	25798.47	10.15807035	1.168855	1.135586	24.86475036	297.9112988
2016	12	MLT	26645.86	10.19038897	1.156792	0.9977589	23.92831852	290.0335235
2017	12	MLT	27669.37	10.22808128	1.28226	1.14362	19.26065484	278.3169111
2018	12	MLT	28594.3	10.26096268	1.336778	1.053974	19.08597641	268.8484825

الملحق(2): طريقة الانحدار التجميعي (Pooled)

```
      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       276
-------------+----------------------------------   F(4, 271)       =     32.50
       Model |   82.229013         4  20.5572532   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  171.391525       271  .632441052   R-squared       =    0.3242
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.3142
       Total |  253.620538       275  .922256502   Root MSE        =    .79526

------------------------------------------------------------------------------
     LnGDPPC |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          RQ |   .7912242   .1766761     4.48   0.000      .443392    1.139056
          RL |   .2618931   .1496253     1.75   0.081    -.0326825    .5564688
           k |   .0020547   .0072309     0.28   0.777    -.0121812    .0162906
        Open |   -.000978   .0015899    -0.62   0.539    -.0041082    .0021523
       _cons |   8.990127   .2063533    43.57   0.000     8.583868    9.396386
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق(3): طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV)

```
      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       276
-------------+----------------------------------   F(15, 260)      =   1145.21
       Model |  249.839085         15   16.655939   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  3.78145316        260  .014544051   R-squared       =    0.9851
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.9842
       Total |  253.620538        275  .922256502   Root MSE        =     .1206

------------------------------------------------------------------------------
     LnGDPPC |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          RQ |  -.0210727     .04528    -0.47   0.642     -.110235    .0680896
          RL |  -.1057364   .0422284    -2.50   0.013    -.1888895   -.0225833
           k |   .0029499   .0015659     1.88   0.061    -.0001337    .0060334
        Open |   .0028439   .0004778     5.95   0.000     .0019031    .0037848
 _Icountry_2 |  -1.541099   .0815133   -18.91   0.000    -1.701609   -1.380589
 _Icountry_3 |  -2.043513    .072757   -28.09   0.000     -2.18678   -1.900245
 _Icountry_4 |  -1.256723   .0954288   -13.17   0.000    -1.444634   -1.068811
 _Icountry_5 |  -1.832688   .0427403   -42.88   0.000    -1.916849   -1.748527
 _Icountry_6 |   .7592216   .0481929    15.75   0.000     .6643236    .8541196
 _Icountry_7 |  -1.174955   .0672158   -17.48   0.000    -1.307311   -1.042598
 _Icountry_8 |  -2.027279   .0615305   -32.95   0.000     -2.14844   -1.906117
 _Icountry_9 |  -.2732646   .0785091    -3.48   0.001    -.4278592   -.1186699
_Icountry_10 |  -.0623325   .0427174    -1.46   0.146    -.1464487    .0217837
_Icountry_11 |   .0329006   .0548994     0.60   0.550    -.0752034    .1410047
_Icountry_12 |  -1.721317   .0522689   -32.93   0.000    -1.824241   -1.618393
       _cons |   9.563714   .0778521   122.84   0.000     9.410413    9.717015
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق(4): طريقة التأثيرات الثابتة (Fixed)

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       276
Group variable: country                         Number of groups   =        12
R-sq:                                           Obs per group:
```

```
     within  = 0.1931                                         min =        23
     between = 0.0878                                         avg =      23.0
     overall = 0.0816                                         max =        23
                                                  F(4,260)          =     15.56
corr(u_i, Xb)  = 0.1686                           Prob > F          =    0.0000
------------------------------------------------------------------------------
     LnGDPPC |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          RQ |  -.0210727     .04528    -0.47   0.642     -.110235    .0680896
          RL |  -.1057364   .0422284    -2.50   0.013    -.1888895   -.0225833
           k |   .0029499   .0015659     1.88   0.061    -.0001337    .0060334
        Open |   .0028439   .0004778     5.95   0.000     .0019031    .0037848
       _cons |   8.635294   .0535299   161.32   0.000     8.529886    8.740701
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .96553406
     sigma_e |  .12059872
         rho |  .98463873   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(11, 260) = 1047.66                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق(5): طريقة التأثيرات العشوائية (Random).

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       276
Group variable: country                         Number of groups  =        12

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1930                                         min =        23
     between = 0.1020                                         avg =      23.0
     overall = 0.0946                                         max =        23

                                                Wald chi2(4)      =     62.95
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
     LnGDPPC |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          RQ |  -.0176013    .045206    -0.39   0.697    -.1062035    .0710009
          RL |  -.1009689   .0420764    -2.40   0.016    -.1834371   -.0185006
           k |   .0028611   .0015636     1.83   0.067    -.0002034    .0059257
        Open |   .0028966   .0004756     6.09   0.000     .0019645    .0038287
       _cons |    8.63184   .2869026    30.09   0.000     8.069521    9.194159
```

```
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .97705301
     sigma_e |  .12059872
         rho |   .9849934   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------

. estimates store Random
```

الملحق (6): تقدير نموذج البانل الساكن

Variable	Pooled	Fixed	LSDV	Random
RQ	.79122423***	-.02107271	-.02107271	-.01760132
RL	.26189314	-.10573638*	-.10573638*	-.10096886*
k	.00205471	.00294985	.00294985	.00286115
Open	-.00097796	.00284395***	.00284395***	.0028966***
_Icountry_2			-1.5410992***	
_Icountry_3			-2.0435125***	
_Icountry_4			-1.2567225***	
_Icountry_5			-1.8326878***	
_Icountry_6			.7592216***	
_Icountry_7			-1.1749545***	
_Icountry_8			-2.0272786***	
_Icountry_9			-.27326455***	
_Icountry_10			-.0623325	
_Icountry_11			.03290063	
_Icountry_12			-1.7213169***	
_cons	8.9901269***	8.6352936***	9.5637142***	8.6318399***
N	276	276	276	276
r2	.32422064	.19314813	.98509011	
r2_a	.31424604	.14659899	.98422993	
F	32.504616	15.560017	1145.2063	
sigma_u		.96553406		.97705301
sigma_e		.12059872		.12059872

legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

الملحق (7): اختبار المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

```
. hausman fixed random
                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |     fixed        random       Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
          RQ |   -.0210727    -.0176013       -.0034714        .0025876
          RL |   -.1057364    -.1009689       -.0047675         .003579
           k |    .0029499     .0028611        .0000887        .0000859
        Open |    .0028439     .0028966       -.0000527        .0000462
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg
    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic
                  chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =         2.84
                Prob>chi2 =       0.5851
```

الملحق (8): اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. xttest0
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
        LnGDPPC[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]
        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                 LnGDPPC |    .9222565       .9603419
                       e |    .0145441       .1205987
                       u |    .9546326        .977053
        Test:   Var(u) = 0
                             chibar2(01) =  2596.08
                          Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق (9): اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع

```
xtcsd, pesaran abs
Pesaran's test of cross-sectional independence =     6.794, Pr = 0.0000
Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.531
```

الملحق(10): اختبار الكشف عن مشكلة عدم التجانس

```
===============================================================================
* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests
===============================================================================
  Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test     = 1.11e+04     P-Value > Chi2(11)  0.0000
- Likelihood Ratio LR Test        = 178.2611     P-Value > Chi2(11)  0.0000
- Wald Test                       = 6.20e+05     P-Value > Chi2(12)  0.0000
-------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق (11): اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

```
. xtserial $ylist $xlist
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
    F(  1,      11) =    161.302
           Prob > F =      0.0000
```

الملحق (12): نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركس

FGLS(Parks)

```
Cross-sectional time-series FGLS regression
Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (0.9729)
Estimated covariances      =        12          Number of obs      =       276
Estimated autocorrelations =         1          Number of groups   =        12
Estimated coefficients     =         5          Time periods       =        23
                                                Wald chi2(4)       =     40.22
                                                Prob > chi2        =    0.0000
------------------------------------------------------------------------------
     LnGDPPC |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          RQ |   .1264513   .0301933     4.19   0.000     .0672736     .185629
          RL |   .0736358   .0337454     2.18   0.029      .007496    .1397756
           k |   .0008589   .0009557     0.90   0.369    -.0010142    .0027321
        Open |   .0010387   .0003343     3.11   0.002     .0003836    .0016938
       _cons |   8.748222   .0682006   128.27   0.000     8.614551    8.881893
------------------------------------------------------------------------------
```